مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: العولمة: دراسة في المضامين والأهداف
اسم الكاتب: أ.م.د. ستار جبار علاي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7183
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 21:34 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العولمة: دراسة في المضامين والأهداف

أ.م.د. ستار جبار علاي(*)
sattargabaar@yahoo.com

الملخص

بدأ الحديث عن العولمة مع بدء الحديث عن فكرة النظام العالمي الجديد وانتهاء مرحلة الحرب الباردة وقد نظر البعض إلى المصطلحين بأنهما مترادفان إلى حد كبير ذلك أن العديد من التطورات التي قادت إلى بروز فكرة النظام العالمي الجديد هي ذاتها التي يستند إليها في التدليل على مقولة أن العالم قد انتقل من حالة الدولة كوحدة للتحليل في إطار منظومة العلاقات الدولية إلى حالة مغايرة تبنى أساسا على فكرة الجماعة الدولية الواحدة.

فالعولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني،وهي عبارة عن عملية انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود وهي العملية التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض المجتمعات ونتائج ايجابية لبعضها الأخر،أو قد تكون الاثنان معاً في مجتمع معين وهنا يمكن القول أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك وتشكل بذلك طوفاناً تتدفق من خلاله الأفكار والمنتجات الثقافية والمادية دون حدود باتجاه واحد من مصدر يمتلك الإمكانيات ويعد الطرف الأقوى باتجاه مصدر متلقي يعد الطرف الأضعف.

(*)مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

المقدمة

طغت العولمة وبخاصة في العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين،على ما عداها من موضوعات في علوم الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة والاتصالات والمعلوماتية،واكتسبت– بفعل عوامل عديدة– صفة الظاهرة التاريخية المؤسسة لتحولات عميقة في صميم الحياة الإنسانية.وقد ركزت موضوعات العولمة على أن الدولة استنفدت دورها التاريخي في البناء الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.وهناك عملية اختفاء وتنازل طوعي تجريها الدولة لحساب رأس المال ممثلا بشكل رئيس بالشركات المتعددة الجنسية.والعولمة هي الصيغة المتقدمة التي يرتكز عليها الخطاب اليومي للشركات المتعددة الجنسية،حول ضرورة انتقال كل شيء من أسر الدولة القومية إلى رحاب الإنسانية الواسعة،ومن الولاء للاقتصادات الضيقة والثقافات المحلية المتعصبة إلى الأسواق المفتوحة على الاقتصاد والثقافة الإنسانية دون شروط.

وعلى الرغم من العدد الوافر من الأدبيات التي تناولت موضوع العولمة،فان ثمة شبه إجماع بين الباحثين المتخصصين على أن أحداً لم يتوصل إلى تعريف مصطلح العولمة تعريفا نهائيا،نظراً إلى شمولية المفهوم وتعدد إبعاده من جهة،والى عدم الاتفاق على مدلولاته المباشرة من جهة أخرى.لذلك اتخذ الموضوع طابعاً جدلياً،فرأى بعضهم أن العولمة ظاهرة ايجابية وينبغي– من ثم– الانخراط فيها،فيما رأى آخرون أنها سلبية ومن الواجب مواجهتها، انبرى طرف ثالث للجمع بين الرأيين السابقين في توليفة أكثر عقلانية وترويا فنادى المنضوون فيه بضرورة الاستفادة من الفرص التي تقدمها العولمة (مثل عولمة وسائل الاتصال وانتشار تقنية المعلومات) وتجنب أو تفادي السلبيات التي تنتج عن بعض تطبيقاتها(الهيمنة الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية الخ).

وتبدو العولمة في المقام الأول ظاهرة اقتصادية قبل أن تكون سياسية وثقافية وعلمية وتقنية وقيمية ،إلا أن هذه قطعا وجوه للعولمة وكيفيات مختلفة لتجلياتها،وهي في حساب التكوين والتطور من الآثار المترتبة عليها الناشئة في امتداد نتائجها:على نحو ما كانت ظواهر

المجتمع عبر التاريخ- والتاريخ الحديث على وجه خاص- تبعا لظواهر الاقتصاد.والعولمة بما هي كذلك- أي بما أنها ظاهرة اقتصادية في المنشأ والديناميات- تنتمي إلى نظام الإنتاج الرأسمالي وتؤذن معطياتها ببلوغه مرحلة من مراحل الانعطاف في تطوره تفرض النظر إليه بأدوات تحليل ومنظومة مفاهيم مختلفة عما كان مألوفا العمل به في الماضي.

تمثل العولمة انتقالا حاسما نحو رأسمالية كونية تصل بالاحتكار إلى حدود سيطرة بضع شركات ومؤسسات على مصائر الاقتصاد والإنتاج والبشر كافه،وقد وفرت العولمة لمجتمعات الغرب فرصا غير مسبوقة لتعظيم الثروة واحتكار السلطة وتوسعة النفوذ،ولم تعد سيطرته على العالم تكلفه في عهد العولمة ما كانت تكلفه في الماضي فالوسائل والأدوات الاقتصادية والتجارية والمالية ثم التقنية والإعلامية والثقافية أفعل وافتك وأضمن لأجزل الفوائد والعائدات من وسائل وأدوات القوة والعنف المعتمدة في الماضي.أما بالنسبة لدول العالم النامي فقد بدت مقاومتها اقتصاديا سياسة تقارب العبث أمام حالة الانكشاف بل لقد بدا أن المقاومة الوحيدة التي من شأنها التخفيف من الأضرار والخسائر هي الانخراط في العولمة ومسيرتها.

وعند الحديث عن العولمة في آسيا وتأثيرها في دولها نرى انه لا توجد رؤية آسيوية نمطية للعولمة،وإنما توجد رؤى مختلفة لأبعاد العولمة.وهناك بعد آسيوي متميز للعولمة أساسه النظر إلى العولمة على أنها عملية اقتصادية،فالآسيويون يميلون إلى تغليب هذا البعد ومن ثم تجاهل الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة،فالعولمة تعني تحويل العالم إلى شبكة عضوية وظيفية واحدة بحيث يصبح هذا العالم مكانا واحداً للتفاعل،ولكن بوجود ثقافات وحضارات متعددة،وأنظمة سياسية مختلفة القيم والتوجهات.ومن ثم فان العولمة لا تتضمن بناء ثقافة عالمية واحدة أو نظام سياسي عالمي واحد. ولذلك تفترض الدراسة ان هناك اهدافاً ومضامين عديدة للعولمة تجعل من دراستها ضرورة ملحة في ضوء ما يواجه الدولة من تحديات مختلفة، تفرض معرفة طبيعة هذه الظاهرة وما يمكن ان تتركه من تأثير في مسيرة الدول المختلفة،ولاثبات فرضية الدراسة قسم البحث على مبحثين، فضلا عن المقدمة والخاتمة وكما يأتي:

المبحث الأول،تعريف العولمة ومضامينها

المبحث الثاني،أهداف العولمة

المبحث الأول،تعريف العولمة(*) ومضامينها

بدأ الحديث عن العولمة مع بدء الحديث عن فكرة النظام العالمي الجديد وانتهاء مرحلة الحرب الباردة وقد نظر البعض إلى المصطلحين بأنهما مترادفان إلى حد كبير ذلك أن العديد من التطورات التي قادت إلى بروز فكرة النظام العالمي الجديد هي ذاتها التي يستند إليها في التدليل على مقولة أن العالم قد انتقل من حالة الدولة كوحدة للتحليل في إطار منظومة العلاقات الدولية إلى حالة مغايرة تبنى أساسا على فكرة الجماعة الدولية الواحدة.

فالعولمة مفهوم متعدد الدلالات ومختلف المعاني،وهي عبارة عن عملية انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود وهي العملية التي قد تؤدي إلى نتائج سلبية لبعض المجتمعات ونتائج ايجابية لبعضها الأخر،أو قد تكون الاثنان معاً في مجتمع معين وهنا يمكن القول أن العولمة ظاهرة تتداخل فيها أمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك وتشكل بذلك طوفاناً تتدفق من خلاله الأفكار والمنتجات الثقافية والمادية دون حدود باتجاه واحد من مصدر يمتلك الإمكانيات ويعد الطرف الأقوى باتجاه مصدر متلقي يعد الطرف الأضعف.(١)

وجرى تعريف العولمة بأشكال وعبارات مختلفة،بعضها موجز نسبياً وأخرى غامضة أو مبهمة فالعولمة ظاهرة ليست جديدة نشأت مع الثورة المعاصرة في الاتصالات والمعلومات،ولكنها بدأت منذ أن دخلت،أو أنتجت أوربا الحداثة في نهاية القرن الخامس عشر،وتسارعت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر،وأصبحت واقعا ملموسا مع الثورة التقنية الثالثة في نهاية القرن العشرين.والفرق فقط هو في السرعة التي تتم بها العولمة.(٢)

ويمكن تفسير نشوء العولمة كدعوة ودعوى،لافساح المجال أمام تحول النظام الاقتصادي الرأسمالي الدولي إلى نظام عالمي حقيقي.ويقصد بالنظام الرأسمالي الدولي المنظومة الأساسية الجامعة للدول الصناعية المتقدمة ذات النظام الاقتصادي– الاجتماعي القائم على قوى

السـوق،وتوزعت هـذه الـدول علـى منـاطق ثلاثـة هـي أمريكـا الشـمالية،وأوربا الغربية(والشمالية)،وشمال شرق آسيا(اليابان).(٣) وسنتناول هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول،تعريف العولمة.

المطلب الثاني،مضامين العولمة .

المطلب الأول،تعريف العولمة

إن مشكلة مفهوم العولمة تكمن في انه ما إن نتجاوز بداهة الفكرة بأن العالم قد تعولم حتى نعجز عن الوصول إلى اتفاق حول ماهية العولمة،فليس هناك إجماع على ماهية العولمة،ناهيك عن تقييمها وتصوير طبيعتها وعلاقتها بالدولة فالمفهوم يشير إلى أن الرأسمالية نظام يتجاوز أو ينزع إلى تجاوز القومي،وهذا لايعني أن الرأسمالية منذ ولدت كانت متجاوزة للحدود القومية.فالنزوع الرأسمالي إلى تجاوز الحدود الوطنية منذ القرن التاسع عشر،ارتبط بالميل إلى الإبقاء على الدولة الوطنية،فيما نحن نتحدث اليوم عن العالم بدون إشارة للأوطان.(٤)

بدايةً ظهر مصطلح العولمة في أدبيات العلوم الاجتماعية على انه وصف لعمليات مستمرة ومتغيرة ذات مؤشرات كمية وكيفية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية،وهناك إجماع على أن هذه العملية في عالم اليوم لها بعد كوني دولي متزايد،كما أنها ترتبط بأربع عمليات أساسية هي المنافسة بين القوى العظمى والابتكار التقاني (التكنولوجي)،وانتشار عولمة الإنتاج،والتبادل والتحديث.(٥)

ووفقا لهذه الرؤية (فالعولمة هي دمج النشاطات المنظمة عبر الحدود الجغرافية وهي حرية تصوّر وتصميم وشراء وإنتاج وتوزيع وبيع منتجات وخدمات بشكل توفّر من خلاله أقصى المنافع للشركة دون النظر إلى النتائج الناجمة من التوحد الجغرافي للوحدات التنظيمية...فالعولمة تتضمن بحد ذاتها الاستعداد لإنتاج قطع كانت تنتج في معامل بمواطنها الأصلية،وتطوير علاقات مميزة من اجل توزيع وبيع من خلال شركات موجودة في دول أخرى كان يبدو أنه لاعلاقة لها ببعضها سابقاً،والاعتماد على شركات مشتركة مع شركاء دوليين

لتطوير واستثمار تقنيات أحدث.وهكذا فان الشركة المعولمة غير مقيدة بما يتوفر ضمن الحدود الدولية لاحقاً تبحث عن الموهبة ورأس المال والمصادر الأخرى اللازمة لنجاحها حيث توجد.ولهذا وباختصار فان الشركة المعولمة تعمل من خلال قيود محدودة تفرضها الجغرافيا تحدد أين وكيف يجب أن يتم العمل الاقتصادي.).(٦)

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي العولمة بأنها مصطلح يجمع بين وصف الظاهرة وتحديد مبادئها،فالوصف هو تعبير عن اتساع التدفقات الدولية في مجالات التجارة والمال والمعلومات في سوق عالمية واحدة ومتكاملة،أما المبادئ فهي تحرير الأسواق الوطنية والعالمية انطلاقا من الاعتقاد القائل بان التدفقات الحرة للتجارة والمال والمعلومات سيكون لها أفضل مردود على النمو ورفاه البشر،(٧) وفي الإطار نفسه يأتي تعريف صندوق النقد الدولي للعولمة بأنها الاعتماد الاقتصادي المتبادل المتنامي لجميع بلدان العالم،الذي نتج عن تزايد حجم وتنوع التعاقدات والصفقات عابرة الحدود للمواد والمنتجات والخدمات وللتدفقات الدولية لرؤوس الأموال في الوقت نفسه الذي يتم فيه الانتشار المتسارع والمطلق للتكنولوجيا.(٨) ولا يختلف عن ذلك تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (**OECD**) الذي يؤكد على أنها العملية التي يزداد من خلالها الترابط البيني للأسواق والإنتاج في الكثير من الدول وذلك كنتيجة لديناميكية تبادل السلع والخدمات وحركة رأس المال والتكنولوجيا.(٩)

لقد ركزت اغلب التعاريف على العولمة الاقتصادية والسوق،وان العولمة هي العملية التي عن طريقها تصبح الأسواق والإنتاج في الدول المختلفة معتمدة كل منها على الأخرى بشكل متزايد بسبب ديناميات التجارة في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والتقنية.وهي ليست ظاهرة جديدة،ولكنها استمرارية للتطورات التي تتابعت لفترة طويلة. فالعولمة تعني الاندماج الكامل لمختلف دول العالم عبر نموذج يستعمل السوق والتجارة والمال والتقنية والغزو الإعلامي لفرض زعامة أصحابه وهيمنتهم.(١٠)

ويمكن تعريف العولمة (بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق،وتاليا خضوع العالم لقوى السوق العالمية،مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية والى الانحسار الكبير في سيادة الدولة،وان العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات.)(١١) فالعولمة بذلك تشير إلى تحول العالم إلى منظومة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة التي تزداد عمقا وتشابكا بسيادة نظام اجتماعي واحد في العالم كله تقريبا إذ تتبادل كل أجزاء العالم الاعتماد على بعضها البعض فيما يتعلق بكل من الخامات والسلع المصنعة والأسواق ورؤوس الأموال والعمالة والخبرة الفنية فلا قيمة لرؤوس الأموال دون استثمارات وخبرة متطورة وعمالة ولاقيمة للسلع دون أسواق لاستهلاكها.(١٢)

أن تعريف العولمة يطرح مفهومين،الأول ينظر إلى العولمة بعدها عملية تطور طبيعي تلقائي تشير إلى زيادة الترابط التدريجي للعالم،والمثال الأبرز هي ثورة الاتصالات المبنية على الثورة العلمية،وما ترتب عليها من تدفقات وموجات سياسية واقتصادية وثقافية تجاوز تأثيرها ونتائجها الحدود السياسية للدول عامة.والثاني يشير إلى أن العولمة تنطوي على نوع من الفرض بقصد إشاعة نمط أو أنموذج معين على الصعيد العالمي تحت قيادة محددة.وقد تجسد ذلك في بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب متفرد في النظام الدولي بعدما أضحت ذات قوة عسكرية واقتصادية ضخمة ونفوذ سياسي يتسع نطاقه ليشمل العالم كله تقريبا.(١٣)

وهناك منّ يردّ بالقول (لا يمكننا اعتبار العولمة أيديولوجيا معينة أو مذهبا سياسياً أو معتقدا فكريا فهي ظاهرة تاريخية كبرى لها أنماط متعددة الوجوه،ومناهج متنوعة الحقول،ومخاطر لامتناهية الحصول ليس لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم،بل لإنتاج نظام مهيمن جديد واسع في متغيراته القيمية على امتداد القرن المقبل.) (١٤) والتأكيد على أن (العولمة في الحقيقة،نظام عالمي جديد له أدواته ووسائله وعناصره وآلياته،ومنجزاتها حصيلة تاريخية لعصر تنوعت فيه تلك التطورات التي ازدحم بها التاريخ الحديث للإنسان.هكذا تأتي فلسفة العولمة

لتجسد حصيلة كل ما حفل به التاريخ الحديث للبشرية لتأسيس تاريخ عولمي جديد للإنسان يستمد جزءاً– حتى ولو كان يسيراً– من منطلقاته مما حفل به القرن التاسع عشر كولونيالياً،ومما حفل به القرن العشرين امبريالياً...من اجل تأسيس القرن الحادي والعشرين كابيتالياً بمعنى:أذا كان الأول عسكريا،وإذا كان الثاني سياسيا...فإن الثالث سيكون لا محالة اقتصاديا بالدرجة الأساس.) (١٥)

و(العولمة هي في الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة،...وشاع الاعتقاد بضرورة تبنيه وإتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته،وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون(أي بأيديولوجيا معينة في الحقيقة).ومسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا،وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته في العقود الأخيرة،وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التي تجري عولمتها في عدم افتضاح خصوصيتها،واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والنفسي والعقلي لتصدير ما هو خاص على انه إنساني وعام.

متى تبينا واقتنعنا بأن العولمة هي عولمة نمط معين من الحياة،أداتها الأساسية الآن هي الشركات العملاقة متعدية الجنسيات،التي تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير،متى اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذي يصور العولمة على أنها عملية تحرر من مختلف صور الاستعباد هو محض خرافة.) (١٦) ولهذا أن في وسعنا،اليوم،أن نعرف العولمة بأنها أعلى مراحل الامبريالية،وليس هذا من باب استعارة التوصيف اللينيني للامبريالية،بل هو الوعي بالوشيجة التي تشد هذه(العولمة) إلى تلك (الامبريالية)،فتجعلها لحظة نوعية في مسار تطور النظام الرأسمالي الاحتكاري الامبريالي على امتداد قرن من الزمان.(١٧) والواقع أن تعاريف العولمة تكشف عن جوانب مهمة عدة أبرزها: (١٨)

أولا،انتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع الناس.

ثانيا،تذويب الحدود بين الدول.

ثالثا،زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات.

أي بمعنى أن جوهر عملية العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني إلا أن ذلك لا يعني أن عملية العولمة تسير على النطاق القومي دون مقاومة فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية فالعولمة تقلل من أهمية الحدود فيما تؤكد المحلية على الخطوط الفاصلة بين الحدود.والعولمة تعني توسيع الحدود في حين أن المحلية تعني تعميق الحدود،وفي المجال الثقافي والاجتماعي العولمة تعني انتقالا للأفكار والمبادئ وغيرها بينما المحلية قد تميل في بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ وقد ساهمت عوامل عدة في الاهتمام بمفهوم العولمة في الفكر والنظرية،وفي الخطاب السياسي هي:(١٩)

١- عولمة رأس المال أي تزايد الترابط والاتصال بين الأسواق المختلفة حتى وصلت إلى حالة أقرب إلى السوق العالمي الكبير، خاصة مع نمو البورصات العالمية.

٢- التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصال والانتقال الذي قلل - إلى حد كبير- من أثر المسافة، وانتشار أدوات جديدة للتواصل بين أعداد أكبر من الناس كما في شبكة الإنترنت.

٣- عولمة الثقافة وتزايد الصلات غير الحكومية والتنسيق بين المصالح المختلفة للأفراد والجماعات، فيما يسمى الشبكات الدولية **Networking** إذ برز التعاون استنادًا للمصالح المشتركة بين الجماعات عبر القومية، مما أفرز تحالفات بين القوى الاجتماعية على المستوى الدولي، خاصة في المجالات النافعة مثل: الحفاظ على البيئة، أو في المجالات غير القانونية كتنظيف الأموال والمافيا الدولية للسلاح.

وعليه يمكن القول أن العولمة تعني نظاما عالميا شموليا يتسم بالخصائص الشمولية نفسها المعروفة داخل أي دولة إذ يفرض نماذج ومعايير معينة للتنمية،أو تعميم نمط من الأنماط التي تخص البلد أو تلك الجماعة وجعله يشمل الجميع،فالعولمة هي إرادة للهيمنة وقمع وإقصاء للخصوصية وتختلف عن العالمية التي تعني الأنفتاح على ما هو عالمي وكوني فهي طموح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي فهي إغناء للهوية الثقافية أما العولمة فهي اختراق لها وتمييع وبهذا المعنى تعني التمييز بين العالمية السلبية المتطرفة والعالمية الايجابية المعتدلة التي تدعو إلى إلغاء الدولة القومية وجمعها في دولة عالمية واحدة تضم البشرية كافة.(٢٠)

فالعالمية هي انتشار طبيعي يعم العالم كله بوصفها سمة ملازمة للرأسمالية القائمة عضوياً على مبادئ الحرية الاقتصادية بينما العولمة هي انتشار يزاوج فيه رأس المال العالمي ماهو طبيعي بما هو قسري لغرض تأكيد السيادة واستمراريتها،وقبول رأس المال المعولم بمنطق مزاوجة ما هو طبيعي بما هو قسري بمعنى أن العولمة في بعض مستوياتها تتضمن هذا القدر أو ذلك من العالمية وليس العكس،وإذا كان لابد للعالمية أن تتحقق في مسار البشرية التاريخي فان ذلك ليس بالضرورة في صيغة العولمة كما تتداولها الأدبيات الاقتصادية الليبرالية الجديدة بمعنى أنه لايجوز استخدام العولمة والعالمية في منظور متماثل أو وضعهما في سقف واحد.(٢١)

وهنا يستخدم البعض لفظ العالمية(**Globalism**) للتعبير عن المفهوم الثاني فيما يستخدم لفظ العولمة(**Globalization**) للتعبير عن المفهوم الأول فالعولمة هي إرادة للهيمنة وبالتالي فهي قمع وإقصاء للخصوصية أما العالمية فهي طموح للارتقاء بالخصوصية إلى مستوى عالمي أي بمعنى أن العولمة هي احتواء للعالم والعالمية تنفتح على كل ما هو كوني.(٢٢) والعولمة لا تسير بخط مواز مع العالمية فالواحدة منها تلغي الأخرى فالأولى تخص التقنيات والسوق والسياسة والمعلوماتية،فيما تخص الثانية القيم وحقوق الإنسان والحريات والثقافة والديمقراطية وتبدو العولمة كظاهرة لايمكن عكسها ويمكن القول أن العولمة هي أوسع من العالمية وهي مرحلة ما بعد العالمية،ولذلك هي تحتوي العالمية في إطارها.(٢٣)

لقد ربط الكثير من المهتمين بين مصطلح العولمة وبين التيارات والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وأخيراً الثقافية دون أن يركزوا جل اهتماماتهم على الجوانب الثقافية والاجتماعية والأخلاقية التي تعد جميعاً أكثر الجوانب أهمية في تشكيل أبعاد العملية الإبداعية والفنية، ذلك أن الكثير من المفكرين والمنظرين على يقين أن الجوانب السياسية والاقتصادية هي وحدها أساس التغير والتحول في أي مجتمع وأن باقي الجوانب ستأتي تحولات طبيعية لاحقة لما سلف ذكره وهنا يشير مفهوم العولمة **Globalization** إلى " سيادة ظواهر وسياسات مرتبطة بجوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية في جميع أنحاء

العالم وتكون هذه السيادة للفئة الأقوى في العالم وتأخذ شكل السيطرة سواء أكانت هذه السيطرة جزئية أو كلية".

وعليه تعنى العولمة إلغاء الحدود الفاصلة بين دول العالم وتمكن وصول كل نتاجات دول العالم بين بعضها البعض وإن ركز التعريف السابق على سيطرة وسيادة الأقوى، غير أن هذا التعريف يعنى سعى أصحاب ومؤيدي العولمة نحو التقارب بين شعوب العالم على كافة المستويات من أجل تحقيق نظام عالمي جديد يرون فيه أنه الأقدر على تحقيق إنسانية أفضل وضمان حقوق هذا الإنسان بعد هدم كل العوائق السابقة.وهناك منّ يرى " أن العولمة أكبر من مجرد كونها ظاهرة إعلامية تعبر عن حالة الانفتاح المعرفي الهائلة التي تعيشها مجتمعات عالم اليوم ... فهي من زاوية أخرى تعبر عن محاولات فرض وتسيير النمط بمعنى محاولة تشكيل وإعادة تنظيم العالم بما فيه من مجتمعات وبلدان على أسس جديدة تخدم ثقافة ما بعينها بهدف الإعلاء من شأنها وتقديمها على بقية الثقافات الأخرى كنموذج يحتذى به لأنه (كما يتصور أنصاره) الأجدر والأحق بالذيوع والانتشار بين بقية المجتمعات الأخرى ".(٢٤)

المطلب الثاني، مضامين العولمة

يثير مصير الدولة في ظل العولمة،رؤيتين فكريتين متناقضتين تماما،فمن جهة هناك (غلاة العولمة)،ومن جهة أخرى هناك (المتشككون في العولمة).فالرؤية الأولى ترى أن توسع السوق العالمية،سيقود إلى فقدان الدولة لجزء مهم من سلطاتها.ويركز هذا التيار على أن سيادة الدولة أصبحت مهجورة،وأنها آيلة إلى الانحلال وان الدول صارت أقل قدرة على انجاز وظائفها التقليدية فالدولة الوطنية المعاصرة ستذبل وستصير مجرد إداري بسيط للأكراهات الاقتصادية التي ستتجاوزها.وفي حدودها التاريخية ستنتهي من كونها المكان المفضل للهوية والعمل السياسي وباختصار ستصير الدول في أحسن الأحوال فاعلا عاديا من بين فاعلين آخرين في النظام الدولي،وفي أسوأ الأحوال فان الدولة ستفقد المراقبة ولن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث.(٢٥)

أما الرؤية الثانية ويمثلها التيار المتشكك في العولمة والمتفائل بمستقبل الدولة الوطنية، فيؤكد أن التحولات التكنولوجية غيرت القواعد الاقتصادية للدول،وزعزعت مشروعيتها،ومنحت للأسواق سلطة عليا عن سلطة الحكومات،وان التحولات التي طرأت على بنى السياسة الدولية المالية والإنتاج والأمن والتعليم تعمل على تآكل السيادة شيئاً فشيئاً في جميع الميادين،إلا أن هذه التحولات لا تعني نهاية الدول،وأنها لن تتلاشى نهائياً،حتى وإن حققت كل شيء.وفي المجال الاقتصادي تبرز أهمية نظام السوق مع التأكيد دائما على ضرورة وجود دولة قوية،ودونها يتعذر على السوق أداء دوره والمطلوب فقط تعديل وظيفة الدولة،فالفارق المهم بين النظم المركزية ونظم السوق هو أن الدولة تتدخل في الحياة الاقتصادية كونها سلطة وليس لأنها منتجاً،لأن سلطة الدولة لاغنى عنها ولا تتناقض مع تطور الحياة الاقتصادية.وقد بينت تجربة دول شرق آسيا بوضوح إمكانية وجود ترابط إيجابي بين تمركز عال للدولة والنجاح في الاقتصاد المعولم.(٢٦)

وهذا ما يقودنا إلى الحديث عن وجود صلة عضوية بين العولمة والامبريالية،وهي صلة تقوم على علاقتين:علاقة امتداد واستمرار،وعلاقة قطيعة وانفصال.فالاستمرارية في العلاقة ثابت من خلال رسوخ ظاهرتين في نشاط النظام الرأسمالي- في صيغته الامبريالية والعولمية- هما:الاحتكار،والنزعة التوسعية المستمرة والعولمة في هذا ترث الامبريالية فتذهب بالاحتكار إلى أعلى الحدود الممكنة،مثلما تذهب بالتوسع إلى حد إعجاز أي سوق في العالم عن حفظ الحد الأدنى الرمزي من سيادتها.

غير أن القطيعة في العلاقة يتركز في ميدان الأدوات والآليات الوظيفية التي تتوسل بها الامبريالية لتحقيق هدف العولمة،ألا وهو الزحف المعمم للقيم المادية والرمزية للنظام الغربي.فالعولمة تتجه إلى تسليط منظومة جديدة من التشريعات الاقتصادية التي تقر فتح الحدود،وحرية التجارة،وإهدار نظم الحماية الجمركية وكل ما يمكن أن يسمح لدولة ببسط سيادتها.غير أن الأهم في عمل العولمة هو استثمار ثورة المعلومات والتقانة في الميدان الاقتصادي إلى حد إهدار قدرة أية دولة- من خارج الميتربول الجديد- على حماية اقتصادها

وسيادتها،واستثمار الثورة التكنولوجية على صعيد الاتصال لتسهيل عملية الإخضاع الاقتصادي بمواكبة ثقافية وقيمية تنجز عملية التطويع الاجتماعي والنفسي المطلوبة لإنفاذ فعل العولمة في المجتمعات التي يقع عليها ذلك الفعل.(٢٧)

فالعولمة إلى جانب أنها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التطور الحضاري الذي يشهده عصرنا،هي أيضا أيديولوجيا تعبر بصورة مباشرة،عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته،وقد حددت وسائلها لتحقيق ذلك في استعمال السوق العالمية أداة للإخلال بالتوازن في الدول القومية،في نظمها وبرامجها الخاصة بالحماية الاجتماعية.وإعطاء كل الأهمية والأولوية للإعلام لإحداث التغييرات المطلوبة على الصعيدين المحلي والعالمي،وهكذا فبدلا من الحدود الثقافية،الوطنية والقومية،تطرح أيديولوجيا العولمة حدودا أخرى،غير مرئية،ترسمها الشبكات العالمية قصد الهيمنة على الاقتصاد والأذواق والفكر والسلوك.(٢٨)

والعولمة تعبر عن ديناميكية جديدة تبرز داخل دائرة العلاقات الدولية،من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات العلمية والتقنية،وفي إطار هذه الديناميكية الجديدة يتزايد دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة،ومن ثم لتوابعها أيضا.فالعولمة تفهم ضمن سياق سياسي جديد مازالت ملامحه قيد التشكل،تنحسر فيه السياسات الوطنية إزاء مجموعة القيم والالتزامات التي تخلقت بفعل الدعوة إلى إقامة نظام عالمي جديد الغرض منه بناء نظام شمولي تلتئم فيه مصالح أممية وقطرية مختلفة في مصادرها وآفاقها.(٢٩)

وما يؤكد هذه الحقيقة هو تزايد دور ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا،ومحاولتها إشاعة أفكار الليبرالية الجديدة،عن طريق سيطرتها على المؤسسات المالية الدولية وكذلك على منظمة التجارة العالمية،وأهمية إمبراطوريتها الإعلامية،جعل الأمر يبدو وكأنه محاولة منها لأمركة العالم وليس فقط عولمته.(٣٠)

كما تجد العولمة دعامتها،في محاولة ترسيخ نموذج يسعى أساسا إلى إلغاء السياسة لفائدة الاقتصاد،وتعدد نماذج الإنتاج لفائدة نظام ليبرالي مفتوح،ومن ثم اعتماد التنافس كآلية في

نظام السوق،بما تعنيه الكلمة من شروط معروفة،هذا من جانب ومن جانب أخر ، تتضمن العولمة محاولة تعميم نموذج مغاير لمفهوم المواطنة ولمعاني الإحساس به،والحد من حرية الدول في إتباع سياسات وطنية مستقلة في غير ما قضية،بما فيها تلك التي كانت إلى عهد قريب من صميم سياسة الدولة وحدودها.(٣١)

ولهذا يرى البعض أن العولمة عملية مستمرة ومتطورة تستهدف تفكيك المعطيات السياسية والاقتصادية والثقافية لدول العالم،التي تشكلت عبر التطور الحضاري التدريجي للشعوب،ومن ثم إعادة صياغتها على وفق النموذج الغربي الرأسمالي،بما يخدم أهداف الأطراف الموجهة للعولمة،اعتمادا على عدد من العمليات المتداخلة والمترابطة،التي توفر لمن يتفاعل معها أفضل مردود للرفاهية.وقد جاء نهج العولمة على وفق مستويات متعددة الجوانب،السياسية والثقافية والاقتصادية والإعلامية وحتى العسكرية ودراسة هذه الجوانب تبين الآثار والانعكاسات المختلفة للعولمة على دول العالم سواء كانت على الصعيد الفكري أم الإجرائي.(٣٢) وفي هذا السياق كان هناك العديد من التطورات التي طرأت على ظاهرة العولمة خلال العقود القليلة الماضية كان أبرزها: (٣٣)

١. انهيار الحواجز التي كانت تحتمي بها بعض الأمم والمجتمعات من تيار العولمة،ومن ثم اكتسح تيار العولمة مناطق مهمة من العالم كانت معزولة بدرجة أو أخرى عنها.
٢. تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم،وكذلك تنوع مجالات الاستثمار التي تتجه إليها رؤوس الأموال من بلد إلى آخر.
٣. التحول من تبادل السلع ورؤوس الأموال التي كانت العنصر المسيطر على العلاقات بين الدول حتى وقت قريب للغاية إلى تبادل المعلومات والأفكار وهو العنصر الذي ينمو بأكبر سرعة.
٤. تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت الوسيلة الأكثر فعالية ونشاطا في تحقيق هذا الانتقال للسلع ورأس المال والمعلومات والأفكار،بل المهيمن على هذا الانتقال.

٥. تغير مركز الدولة من هذا النمو في العلاقات بين المجتمعات،وهناك تراجع عام لدور الدولة وانحسار نفوذها،وتخليها عن مكانها،شيئاً فشيئاً،لمؤسسات أخرى تتعاظم قوتها يوماً بعد يوم،هي الشركات العملاقة متعدية الجنسية.

لقد تراوحت مواقف الدول من العولمة ما بين مروج ورافع لواء،ومتقبل،عن رضاء أو جبراً ورافض.والمواقف الثلاثة يمكن أن تكون عامة وشاملة أو قاصرة على بعض جوانب العولمة دون الجوانب الأخرى،ويمكن أن تكون مطلقة وجامدة أو نسبية ومرنة.كما أن الموقف يمكن أن يظل ثابتا مع مرور الزمن،أو أن الأحداث التي تتوالى مع مرور الزمن تؤدي إلى تغييره.أن مواقف الدول من العولمة تحكمها المصلحة الوطنية،وتحديدا إدراك صانعي القرار في هذه الدولة أو تلك للمصلحة الوطنية.وقد يتغير أدراك المصلحة الوطنية وأفضل السبل لتحقيقها في ظل وجود النخبة نفسها التي تصنع القرار،وقد تتغير النخبة ويستمر الإدراك على حاله أو يتغير مع تغيرها.(٣٤) فهناك منّ يرى أن العولمة سياق من سياقات تقدم البشرية لابد من الأخذ بها والتكيف معها لأنها ستغير حال العالم وشعوبه إلى أفضل مما هم عليه.وخصوصا في مستويات النمو وعائد الفرد والأنموذج هنا كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية،والصين في عهد ماو وتايوان.إلا أن هناك من يرى في العولمة خطراً وتهديدا سوف يصيب القيم والأخلاق والاستقرار الاجتماعي أذا استمرت في تعميق الهوةّ والانقسام بين الأغنياء والفقراء،أو بين شمال العالم وجنوبه نظرا إلى أن معدلات الاستثمار الأجنبي مازال معظمها ونسبته ٨٠% يدور في أسواق الغرب،ولا يصل إلى بقية العالم شيء منها.وبين الموقفين منّ يرى أهمية الأخذ بإيجابيات العولمة على مستوى الاقتصاد أو التقنية،أو التواصل المعرفي الكوني دون التخلي عن الخصوصية الثقافية أو عن الهوية.(٣٥)

وعند الحديث عن تأثير العولمة في آسيا،(٣٦) تحديدا نجد أنه لا توجد رؤية آسيوية نمطية للعولمة،وإنما توجد رؤى مختلفة لأبعاد العولمة،وهناك بعد آسيوي متميز للعولمة أساسه النظر إلى العولمة على أنها عملية اقتصادية.فالآسيويون يميلون إلى تغليب هذا البعد،ومن ثم تجاهل الأبعاد السياسية والثقافية للعولمة.فالعولمة تعني تحويل العالم إلى شبكة عضوية وظيفية واحدة

بحيث يصبح هذا العالم مكانا واحداً للتفاعل،ولكن بوجود ثقافات وحضارات متعددة،وأنظمة سياسية مختلفة القيم والتوجهات.ومن ثم فان العولمة لا تتضمن بناء ثقافة عالمية واحدة أو نظام سياسي عالمي واحد.(٣٧)

وعلى الرغم من تبلور عصر العولمة كواقع يصعب إغفاله وبرغم نجاح المد الديمقراطي في اجتياح معظم دول العالم إلا أن النموذج العولمي بدأ يواجه تمايزات واختلافات حادة في العديد من مناطق العالم .فمحاولة آليات العولمة إزالة العراقيل والتباينات اكتنفها العديد من الصعوبات أدت في بعض المناطق وعلى عكس المتوقع إلى مزيد من التعارض.ويضاعف الواقع الآسيوي من هذه الحقيقة خاصة وان الشعوب الآسيوية تنفرد بثقافة سياسية تتسم بقدر من الخصوصية التي تتعارض في كثير من مقولاتها مع المنظومة الليبرالية ناهيك عن نظرية التوجس الآسيوي تجاه كل فكر وافد.(٣٨)

و(يمكن القول أن العولمة قد نشأت في آسيا من خلال ثلاث تيارات رئيسة الأول هو نشوء الإمبراطوريات التي تضم أقاليم جغرافية متسعة ومتباينة،وهي الإمبراطوريات العثمانية،والروسية،والمغولية،والثاني هو امتداد السيطرة الاستعمارية إلى آسيا ثم انحسار الظاهرة الاستعمارية عن القارة منذ أواخر القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن العشرين.أما الأخير فهو امتداد الأبعاد التكنولوجية والاقتصادية والمؤسسية للعولمة إلى آسيا اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر،وحتى مرحلة ما بعد الحرب الباردة وتشمل تبلور ظاهرة العولمة في آسيا.)بانتقال اعمال ومصانع الشركات العالمية الكبرى الى العديد من الدول الاسيوية المهمة كالصين والهند وكوريا الجنوبية وغيرها .(٣٩) فقد كانت آسيا أولى قارات الجنوب التي تعرضت لتأثير العولمة،وهي الأسبق تاريخيا من أفريقيا وأمريكا اللاتينية في التعامل مع العولمة.وتتعدد الرؤى الآسيوية للعولمة بقدر ما تتعدد الرؤى العامة المطروحة لتلك الظاهرة.وبشكل عام يمكن التمييز بين ثلاث رؤى للعولمة هي:

أولا،الرؤية الليبرالية الجديدة،وجوهر هذه الرؤية هو الاعتقاد الصارم بان العولمة ظاهرة ايجابية ينبغي على الجميع التكامل معها واللحاق بها لأنها عملية حتمية لافكاك منها،ويطلق عليها

البعض (الهوس بالعولمة)،وطبقا لهذه الرؤية،فان العولمة تعني ظهور اقتصاد عالمي مفتوح ومتكامل،ونشأة نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة الوطنية ويفوض السلطة إلى الشركات متعددة الجنسية وغيرها من المؤسسات عابرة القومية،كما تؤكد هذه الرؤية على أن العولمة هي نظام دولي جديد يعتمد على التكامل بين رأس المال،والتكنولوجيا،والمعلومات التي تتخطى الحدود القومية للدول بطريقة نشأ عنها سوق عالمية واحدة.ومن ثم فان العولمة ظاهرة اقتصادية- تكنولوجية بالأساس.والعولمة هنا ظاهرة حتمية ينبغي على الجميع الارتباط بها،وإلا حكم على المعارضين بالفناء.وليس هناك من حل أمام دول الجنوب إلا الاندماج الكامل مع قوى العولمة،وكلما زادت سرعة هذا الاندماج زادت المكاسب المحتملة أمام تلك الدول،وإلا فان قوى العولمة ستسحق دول الجنوب.وفي هذا الإطار،فانه لا ينبغي التردد طويلا أمام الشروط التي تفرضها القوى الدافعة للعولمة.(٤٠)

ثانيا،الرؤية الانتقادية،وتنتمي هذه الرؤية إلى عدد من المدارس الفكرية والتيارات السياسية غير المتجانسة،والتي تستمد أصولها من فلسفات متباينة،ولكنها تشترك في قاسم مشترك أعظم وهو انتقاد العولمة،والتركيز على آثارها السلبية ،وان كان هذا التركيز بدرجات متفاوتة.وابرز المدارس الفكرية هي مدرسة الواقعية الجديدة،ومدرسة التبعية،والمدرسة الماركسية التقليدية فضلا عن التيارات الشعبية الداعية إلى الحفاظ على البيئة،وانتقاد إهمال العولمة للبعد الاجتماعي لعملياتها الاقتصادية.

وترى بعض هذه المدارس أن النظام الدولي للعولمة لم يغير من واقع أن الدولة مازالت العامل الرئيس،كما أن عدم التكافؤ الدولي في ظل العولمة قد تزايد،وتشير أخرى إلى أن العولمة هي عملية تشير إلى سعي القوى الرأسمالية إلى الهيمنة على أسواق الجنوب وإلحاق اقتصادات الجنوب باقتصادات القوى المسيطرة على العولمة.(٤١)

ثالثاً،وأخيرا الرؤية التركيبية التفاعلية،وفقا لهذه الرؤية فان العولمة أمر واقع ينبغي التعامل معه،وليس قبوله بكافة عناصره.ويقصد بالتعامل هنا الدخول في حوار حقيقي مع قوى العولمة بهدف الإقلال من الخسائر،وتعظيم المكاسب.وتركز هذه الرؤية على أهمية التعامل المتوازن

مع القضايا التي تطرحها العولمة من خلال إستراتيجية تقوم على التعامل التدريجي،والربط بين مختلف القضايا المطروحة.وتنزع هذه الرؤية إلى فهم العولمة على أنها ظاهرة مركبة تتضمن أبعاداً ايجابية يجب الاستفادة منها وأخرى سلبية ينبغي تفاديها.فالجوانب الايجابية التي أتاحتها العولمة من التطور الهائل في التكنولوجيا،وزيادة تدفقات رؤوس الأموال،وانفتاح الأسواق.قابلتها جوانب سلبية تبعث على الكثير من القلق المتمثل في استمرار مشاكل الفقر والجهل والديون وانتشار الأوبئة التي تهدد أمم بأكملها وتفشي ظاهرة تهميش المجتمعات النامية وحرمانها من جني ثمار العولمة مع ما يقترن بذلك من اتساع الفجوة التي تفصلها عن الفئات الأوفر حظا.(٤٢)

ويمكن ان ندرج ضمن هذه الرؤية مواقف المفكرين والعلميين العرب بما يمكن ان نسميه (القطعية المساومة) فهم يعارضون العولمة بشكل قطعي جازم.الا انهم في النهاية يتركون مساحة مناسبة للمساومة،فهم يفضلون الاعلان عن موقفهم المبدئي وهو بمثابة الواجب الوطني لهم،ثم يحاولون البحث عن مخارج توجد توفيقية ما بين مثالية المبدأ ومرارة الواقع.(٤٣)

والواقع أن الرؤية الآسيوية المطروحة للعولمة تنطلق من منظورين مختلفين هما:

المنظور الأول،ويرى أنها ظاهرة سلبية لها تكاليفها الباهظة من تفاوت في توزيع الدخول،وضرورة فتح الأسواق،والتأثير على القيم التقليدية الآسيوية،وزيادة معدلات الفقر،لذلك لابد من التعامل معها بحذر.(٤٤) ولعل ما يضاعف من حدة تخوف العديد من الدول من تداعيات العولمة ذلك الدور المتضخم لمجموعة من الفاعلين الذين باتوا ينافسون الدولة سيادتها سواء من داخل نطاق الدولة ذاتها كمؤسسات المجتمع المدني أو من خارجها من قبل فاعلين دوليين أضحوا يهددون سيادة الدولة القومية.(٤٥)

وفي هذا الاطار تميزت الرؤية الفكرية الهندية للعولمة بالطابع الانتقادي والتركيز على أثارها السلبية وان كان بدرجات متفاوتة،فالمفكر الهندي دايما كريشنا يرى ان العولمة عملية انتقائية،ذلك ان جوهر العولمة عنده يتحصل في تحرير التجارة دون تحرير انتقال العمل أو

التكنولوجيا.فقوى العولمة تصر على فتح الاسواق الدولية،ولكنها تجاهد لمنع نقل التكنولوجيا الى الدول النامية، ويطرح كريشنا مثالا لذلك بان شركة هولت باكارد تصنع الحواسب الآلية في الهند بالاشتراك مع شركة هندوستان للحاسب الآلي،ولكن يجب الحصول على تصريح من وزارة التجارة الهندية لبيع أي حاسب آلي تنتجه الشركة في الهند،ويخلص كريشنا من ذلك الى ان الحديث عن العولمة هو وهم وخديعة،فهي تعني فقط فتح اسواق الدول النامية للشركات متعددة الجنسية،ويؤكد قائلا: (نحن على وشك ان نشهد بداية الحرب العالمية الثالثة وستكون حربا تجارية ذات بعدين قتال ثلاثي بين اليابان،واوربا،والولايات المتحدة،وقتال بين الاغنياء والفقراء.هذا السيناريو يشبه ما حدث للهند في أوائل القرن الثامن عشر حينما تقاتلت ثلاث دول أوربية للسيطرة على الهند).(٤٦)

المنظور الثاني،ويرى أنها ظاهرة ايجابية ويركز على الآثار الايجابية مثل رفع المستوى الاقتصادي،وزيادة فرص التوظيف،والإشارة إلى أن بعض الدول استفادت من أقلمة اقتصادها مع المتطلبات اللازمة للعولمة،وحتى وان كان هناك خاسرين فالخسارة سوف تتضاعف إذا تم التراجع عن العولمة ورفضها.(ولابد من الإقرار بأن تحديات العولمة بمختلف أبعادها المركبة لا تحتمل معالجة ذات طبيعة وطنية جامدة،وأن السيادة محكوم عليها من الآن بالانقسام،ولامفر للدولة الوطنية من التنازل عن جزء من سيادتها للفاعلين الجدد،وبخاصة المؤسسات الدولية الممولة لتنميتها.) (٤٧) فهذه الرؤية تنزع الى فهم العولمة على انها ظاهرة مركبة تتضمن ابعاداً ايجابية يجب الاستفادة منها واخرى سلبية ينبغي تفاديها،ويعبر عن هذه الرؤية المفكر الهندي بانشموكي الذي يرى ان العولمة ظاهرة مالية اساسها تكامل الاسواق المالية،وان هذا التكامل يمكن ان يكون مفيدا للدول النامية.ولكن تلك الدول يجب ان تسلك منهجا انتقائيا تجاه العولمة بأن يكون لديها اقتصاد مختلط،مع عدم التخلي عن الدور التوجيهي للدولة،والسماح للاستثمار العالمي في القطاعات المطلوبة فقط،وبناء البنية التحتية مثل الاندماج الانتقائي مع العولمة.(٤٨)

لقد جاء موقف الهند مثلا من العولمة وقضاياها مستحضرا طبيعة واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي،والمرحلة الانتقالية التي تمر بها،ولهذا كان موقفها محكوما باعتبارات حماية الأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة الهندية،من خلال الرؤية المتوازنة لمتطلبات الاندماج الايجابي مع العولمة وبين مقتضيات واقعها الداخلي،وهذا ما عبر عنه بوضوح الرئيس الهندي الأسبق نارايان في اذار(مارس)٢٠٠٠،بقوله: (ان العولمة تعني مجتمعا عالميا قائما على وحدات وطنية ودول وجماعات واسر وافراد لهم هوياتهم المستقلة،وليس هناك في مثل هذا المجتمع العالمي مجال للحروب أو نزعات الهيمنة أو التنافس الذي يستهدف سحق الآخرين).(٤٩)

وباعتقادنا ان العولمة ظاهرة معقدة مركبة من الصعب الاحاطة بكل جوانها المختلفة ولذلك نرى حالة من التباين الواضح في عملية فهمها والتعامل مع آلياتها وهذا ما يفسر موقف الرفض الواضح لها من قبل بعض الدول مقابل حالة من الترحيب والتفاعل معها من دول اخرى وهنا تلعب المنظومة القيمية والفكرية للنظام الحاكم في الدولة دوراً مهما في ذلك مما يجعل من الحكم على العولمة وتداعياتها على المجتمعات المختلفة قضية معقدة تثير الخلاف والجدل اكثر من كونها موضع اتفاق واجماع بين اغلب الباحثين.

المبحث الثاني،أهداف العولمة

يمكن القول أن أبرز ملامح العولمة المعاصرة تحديداً قد تبلورت مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي إذ تضاعف عدد المؤسسات الكونية والحركات العالمية وتنامي الاهتمام بمجموعة من المفاهيم ذات الطابع الكوني على غرار مفهوم المجتمع المدني والمواطنة وغيرها.(٥٠)وسوف نتناول هذا المبحث في ثلاث مطالب هي:

المطلب الأول،الأهداف السياسية

العولمة السياسية هي الدعوة إلى اعتماد الديمقراطية والليبرالية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الفردية،وفي مضمونها هي إعلان لنهاية سيادة الدولة ولنهاية الحدود ولتكامل حقل الجغرافية السياسية وتبدو العولمة في ذلك أمام مفارقة واضحة ففي الوقت الذي تبشر فيه

بهذه القيم وغيرها نجدها تغض الطرف عن انتهاك هذه القيم في كثير من بلدان العالم إما بسبب المصالح التجارية أو بسبب سياسات بعض الدول وتحالفاتها،(٥١) بمعنى أن جوهر العولمة السياسية يكمن في سيادة الأفكار حول التحول الديمقراطي والمجتمع المدني واحترام حقوق الإنسان ومحاولة الدول الغربية تطبيق هذه الأفكار في أنحاء العالم كافة.

فالتحولات الديمقراطية تستند الى ما يعرف بمفهوم (التوسع) الذي يعكس حرص الدول الغربية على ضم المزيد من دول العالم النامي الى الاسرة الديمقراطية من خلال حثها على تبني المنظومة الليبرالية.الا ان الوقائع تشير الى ان ما شهدته الدول الاسيوية هو تطور ديمقراطي وليس تحولاً بالمعنى الحقيقي لهذه الكلمة إذ يفترض هذا التحول تجاوز الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية،كما يهدف الى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر أتساعاً من محاسبية النخبة فضلاً عن صياغة آلية لعملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي.وهو الأمر الذي مازالت تفتقده معظم الدول الآسيوية.(٥٢)

وتعد كوريا الجنوبية من أوائل الدول في العالم عموماً وفي قارة آسيا تحديداً التي حاولت مواكبة ظاهرة العولمة،فقد تبنى الرئيس الكوري الجنوبي آنذاك كيم يونج سام في عام ١٩٩٥ فكر العولمة كسياسة وطنية أساسية،وكان هدف الحكومة هو إصلاح المؤسسات وخلق وعي شعبي بضرورة الاستفادة من التحولات العالمية ومحاولة رسم صورة مشرقة للمستقبل.وقد تضمن شعار العولمة رسم صورة أكثر تحديداً للنظام الكوري الجنوبي في القرن الواحد والعشرين بأن يكون الهدف هو ان تكون كوريا دولة محورية في النظام الدولي.ودعمت الحكومة الابحاث الأكاديمية المتصلة بالعولمة وبذلك شهد التوجه نحو العولمة زخماً متزايداً لم يضاهي التوجه السابق نحو العالمية.(٥٣)

فيما تبرز كوريا الشمالية هنا من بين الدول الرافضة للعولمة بأشكالها المختلفة،إذ ترى أن تيار دمج العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا هو من تدبير الامبرياليين بهدف إخضاع كل الأمم لهم أو تمييعها حتى يتسنى لهم تحويل العالم كله إلى ما يسمى بالعالم الغربي الحر وعلى الأمم

كافة أن تقاوم هذا التيار لأنه يطمس هويتها القومية،فالعولمة برأيهم تؤدي إلى تلاشي روح الأمة وعاداتها وتقاليدها ويطرحون أنموذج كوريا الجنوبية.(٥٤)

وتعد قضية حقوق الانسان من بين اهم الانتقادات التي توجه الى ديمقراطية الهند،نظرا لسجل الهند السيئ للغاية في هذا المجال،حسبما تشير بذلك تقارير منظمة العفو الدولية،وجميع هذه التقارير تؤكد على انتشار التعذيب ضد المعتقلين في جميع انحاء البلاد بغض النظر عن الحزب الحاكم وسواء وجدت معارضة مسلحة أم لا.ويتصل بذلك ظاهرة اغتصاب النساء من قبل أجهزة الأمن من شرطة وجيش ومليشيات شبه عسكرية خاصة في المناطق المضطربة مثل جامو وكشمير،وتاميل نادو،وآسام،والبنجاب.وكان الابرز في هذا الصدد تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في عام١٩٩٣،تحت عنوان (الهند:التعذيب والاغتصاب،وحالات الوفاة في الحجز) يفضح هذه الممارسات بوضوح.ومما يسهل من استشراء هذه الممارسات غير الانسانية مايتمتع به العاملون في هذه الاجهزة بمقتضى قانون الأمن القومي الصادر في عام١٩٨٠،وقانون السلامة العامة في جامو وكشمير عام١٩٧٨،من حصانة من الملاحقة القضائية عن اعمالهم التي يرتكبونها،وعلى الرغم من ان الحكومة الهندية قد قامت استجابة للضغط الدولي بأنشاء لجنة وطنية لحقوق الانسان في عام ١٩٩٣،الا انها لم تستجب لمطالب لجنة الامم المتحدة لحقوق الانسان بأن تلغي الهند القيود المفروضة على لجنتها الوطنية لحقوق الانسان والتي تحول دون قيامها بالتحقيق في الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الانسان من قبل اجهزتها الامنية،وان تلغي الحكومة الهندية شرط موافقتها على تقديم افراد قوات الامن للمحاكمة.(٥٥)

ويؤكد في هذه القضية على ضرورة النظرة الشاملة لحقوق الانسان دون تعيين للاولويات في مجال حريات الفرد من جانب واحد،الا وهو الدول المتقدمة،وذلك نظرا لتفاوت اولويات الدول،وعلى هذا الاساس فقد طالبت الهند بعدم تسييس جدول اعمال حقوق الانسان في الامم المتحدة واستخدامه لاستهداف بلدان بعينها،ومن ناحية اخرى طالبت الهند بان يكون التعاون الدولي من اجل حماية حقوق الانسان في اطار احترام سيادة الدول وسلامتها،فقد

ربطت الهند بين حقوق الانسان ومكافحة الارهاب،للتهرب من مسؤليتها عن انتهاكات حقوق الانسان في كشمير،وتبرير تصرفاتها هذه بمواجهة العناصر الارهابية والانفصالية فيها.

فالثقافة السياسية للعولمة تبرز حالة من عدم التواؤم لكثير من الثقافات التقليدية لشعوب آسيا مع الطروحات الليبرالية الغربية وهذا ما يعني عدم تأهلها لمرحلة التحول،،فضلا عن التوجه السلطوي لكثير من القيادات التي تخوفت من فقدانها لسلطتها التي طالما اتسمت بالمركزية،عندها ندرك صعوبة الحديث عن تحول ديمقراطي وفقا للمنظور العولمي،فالتغييرات التي تشهدها الدول الآسيوية تنطلق من ثقافتها السياسية،التي قد تتعارض في بعض جزئياتها مع المنظومة الغربية،وان كانت تنطوي في بعض مكوناتها ومفرداتها على قيم معينة قد تكون ذات علاقة ايجابية بالديمقراطية مع عدم تطابقها مع أطروحات ومقولات النموذج العولمي.(٥٦)

وتعكس الثقافة السياسية السائدة في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا تقاليد راسخة يستند بعضها إلى الفكر الكونفوشيوسي أو البوذي وغيرها من المعتقدات التي مثلت عائقا نحو تحول ديمقراطي على النهج الغربي في هذه الدول،فالثقافة السياسية في هذه المنطقة تسبغ أهمية خاصة على السلطة الأبوية على حساب السلطة السياسية ذاتها.فضلا عن تأكيد قيمها على العلاقات الشخصية والعائلية.وقد وظفت هذه التقاليد بما يخدم أيديولوجية النظام القائم ،إذ ما زالت تستند إلى أنماط من المعتقدات والسلوك السياسي في ممارستها السياسية المعاصرة تمتد إلى حقب تاريخية سابقة للحكم الشيوعي لبعض هذه الدول.ولهذا تفتقر الممارسة السياسية إلى معايير الأحقية والكفاءة كأساس للتجنيد السياسي،وقبول مبدأ خلافة الابن للحاكم في ظل احترام شديد للهرمية القائمة.(٥٧)

المطلب الثاني،الأهداف الاقتصادية

العولمة الاقتصادية هي تحرر العلاقات الاقتصادية القائمة بين الدول من السياسات والمؤسسات القومية والاتفاقيات المنظمة لها بخضوعها التلقائي لقوى جديدة، أفرزتها التطورات التقنية والاقتصادية، تعيد تشكيلها وتنظيمها وتنشيطها بشكل طبيعي على مستوى

العالم بأكمله كوحدة واحدة.وقد ظهرت مع بزوغ قوى جديدة عالمية التأثير ، بمعنى أنها فوق القومية أي ليس لدولة ما أو لمجموعة دول أي تدخل أو تحكم فيها. وأن هذه القوى قد أخضعت جانباً من العلاقات الاقتصادية والمؤسسات القائمة في العالم لتأثيرها التلقائي، وأنها ستؤدي إلى صياغة جديدة لنظام يحكم العالم كوحدة متكاملة الأجزاء بشكل طبيعي ودون حواجز أو حدود. ومن ثم فإن العولمة تعني أن تصير بلدان العالم المختلفة خاضعة لنظام عالمي مسير بقوانين طبيعية حتمية، فتنصهر فيه اقتصاديات هذه البلدان بلا سياسات قومية وبما يحقق مصالح الجميع.ويكاد يكون هناك شبه اتفاق تام بين من تناولوا ظاهرة العولمة بالبحث، بأنها تعتمد على خمس قوى رئيسة وهي :-

أ- حرية الاستثمار في أي مكان في العالم: والتي اقترنت بحرية رأس المال الخاص في الحركة دون أي عوائق على المستوى العالمي.

ب- حرية إقامة الصناعة في أنسب الأماكن لها في العالم : وذلك بغض النظر عن الجنسية أو السياسة القومية لأي دولة.

ج- عالمية الاتصالات : التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

د- عالمية المعلومات : التي ترتبت على تطور تقنيات وصناعة الكمبيوتر جنباً إلى جنب مع تقنيات وصناعة الأقمار الصناعية.

هـ- عالمية النمط الاستهلاكي : وحرية المستهلك في الشراء من المصدر الذي يختاره العالم.

وهذه القوى متداخلة معاً بطبيعتها ومتضافرة في تأثيرها على المستوى العالمي، فمثلاً حرية إقامة الصناعة في أنسب مكان ارتبطت بحرية الاستثمار أو بحرية حركة رأس المال، كما أن عالمية الاتصالات والمعلومات يسرت عملية انتقاء أنسب الأماكن لإقامة الصناعة، ويسرت اتخاذ قرارات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، وأتاحت ترويج نمط استهلاكي على المستوى العالمي ، كما يسرت على المستهلك عملية الانتقاء من المصادر المختلفة.كما يمكن تعريف العولمة أيضاً بأنها تعني بشكل عام اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقانة، ضمن إطار من رأسمالية حرية

الأسواق، كما تعنى خضوع العالم لقوى السوق العالمية، مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية وإلي التدخل في سيادة الدولة، والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية القوميات . وهذا المفهوم للعولمة يختلف عن مفهوم الاقتصاد الدولي، فهذا الأخير كما يتضح من التسمية يركز على علاقات اقتصادية بين دول ذات سيادة . وقد تكون هذه العلاقات منفتحة جداً في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، ولكن يبقى للدولة دور كبير في إدارتها وفي إدارة اقتصادها.(٥٨) فالعولمة الاقتصادية هي الاقتصادات العالمية المفتوحة على بعضها،أي بمعنى أيديولوجيا ومفاهيم الليبرالية الجديدة التي تدعو إلى تعميم الاقتصاد والتبادل الحر كنموذج مرجعي،والى قيم المنافسة والإنتاجية.وهي تعد العالم بالرفاه والمزيد من التقدم.(٥٩)

وفي هذا السياق تؤكد نظرية العولمة الاقتصادية على أن العالم كله بعد التوقيع على اتفاقية الجات(جولة الأورغواي ١٩٩٣-١٩٩٤)،وبعد إنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، أصبح سوقا واحدة مفتوحة بلا حدود،تنظم من خلال منظمة التجارة العالمية التي تضم في عضويتها غالبية دول العالم.وجوهر النظرية أن التجارة هي محرك النمو في العالم مما يستدعي اهتمام كل دولة بتطوير قاعدتها الصناعية،وتجويد منتجاتها،وخدماتها لتصل إلى مواصفات شهادة الآيزو للجودة والتميز بحيث تفتح أسواق العالم لهذه المنتجات فيزداد دخل الدولة الناتج عن تصدير السلع والخدمات،ومتوسط دخل الفرد فيها،مما يؤدي إلى تحسن ملموس في مستوى المعيشة للأسرة والأفراد.(٦٠)ووفق هذه الرؤية تبدو العولمة عملية تسيطر عليها سلسلة من القوى الصناعية الدافعة لها في العالم.وهناك أنواع عدة من الرافعات المحفزة لنشاطات السوق هي:(٦١)

أولا،حوافز السوق مثل حاجات المستهلك ووجود قنوات عالمية.

ثانيا،حوافز الكلف مثل اقتصاد الحجم الكبير وتوفر عوامل الإنتاج على المستوى العالمي.

ثالثا،حوافز اقتصادية مثل سياسات التجارة التي تؤدي إلى تخفيف التدخل الاقتصادي.

رابعا،حوافز المنافسة نتيجة وجود منافسين على المستوى العالمي.

ومن سمات عولمة الاقتصاد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في اقتصاد العالم بوجه عـام،وفي الـدول الناميـة بوجـه خاص.وهنـاك ثلاثـة آراء يبـديها الاقتصـاديون حـول دور الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسية هي: (٦٢)

الرأي الأول،ويرى أن الشركات المتعددة الجنسية تجني فوائد كبيرة من العولمة دون مساءلة من المجتمع الدولي،وتعود بالفائدة على الرأسمالية العالمية والوطنية المرتبطة بها،وان التسابق الدولي على جذب الاستثمار الأجنبي يلحق الضرر بالاقتصادات الوطنية.فالعولمة الاقتصادية تمكن الدول الغربية من الضغط على دول العالم النامي لفتح اقتصاداتها أمام الاستثمارات المباشرة والمنتجات الجديدة للدول المتقدمة،وفرض إرادتها على الأنشطة الاقتصادية وعلى إدارة الموارد وتخصيصها،والقضاء على السيطرة الكاملة للدولة على الإطار القانوني والسياسي وقدرتها على تنفيذ سياسات داخلية باسم الأمة دون مراعاة القوة الاقتصادية العالمية.فالعولمة هنا تقويض للسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية والإنسانية،وعلى استقلالية القرار،وعلى المسار التنموي الذي يحاول أن ينتهج نهجا وطنيا مستقلا.(٦٣)

ان اقتران العولمة بالهيمنة الأمريكية ابرز مزيداً من المناهضة لتلك الحركة من أطراف عديدة ونافـذة.وهناك سـيل كثيـف مـن الانتقـادات الموجهـة ضـد موجـة العولمـة وبخاصـة طريقـة تطبيقها.وتشير هذه الانتقادات إلى السلبيات المدمرة للعولمة على الدول النامية وبخاصة فيما بينها.وأهمية إعادة النظر كليا في الطريقة التي تمّ من خلالها تطبيق العولمة بما فيها الاتفاقات التجارية التي أزاحت العوائق التجارية الدولية فضلاً عن السياسات التي فرضت على الدول النامية.كما أن قرارات البنك الدولي وصندوق النقد قرارات مبنية على اعتبارات سياسية وعقائدية مخطئة ومجحفة بحق الدول النامية.وهناك من يرى أن العولمة أضعفت الطلب الفعلي على السلع في العالم مما أدى إلى الركود الحالي والزيادة في التفاوت الاقتصادي بين الدول وداخلها.(٦٤)

الرأي الثاني،ويرى في الاستثمار الأجنبي عنصراً داعما لعمليات التنمية وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول المتقدمة والنامية على السواء،فضلا عن رفع مستوى التعليم

والارتقاء بالخدمات الصحية وتحسين البنية الأساسية،مما يفضي إلى تحسين ظروف ومستوى المعيشة في جميع الدول.إلا أن الحقيقة هي أن تأثير الاستثمار الأجنبي في مستوى المعيشة يعتمد أساسا على السياسات التي تتبعها الدولة المضيفة فيما يختص بالعرض المحلي وبطبيعة المنافسة المحلية وبضوابط الاستثمار.والحقيقة إن التغيير في دور الدولة الاقتصادي يحدّ من دورها الراعي للاقتصاد،ويؤدي إلى تغيير علائقها بالقطاع الخاص والتوسع في الحريات السياسية داخل الدولة،وتعديل علاقة الدولة ومؤسساتها بالمجتمع،كما أن آليات وأنظمة العولمة تحدّ من مرونة القرار الاقتصادي الوطني الذي يجب أن يتفق مع مبادئ الحرية التجارية وفتح الأسواق وعالمية رأس المال في ظل العولمة،مما يؤثر سلبا في مجالات التنمية في الدول النامية،فضلا عن إن آليات العولمة التي تقلص دور الدولة ستؤثر في الإنفاق العام،وبخاصة الإنفاق الاجتماعي،وذلك يؤدي إلى الحد من فاعلية وظائف الدولة الاجتماعية.(٦٥)

الرأي الثالث،ويرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجه إلى تنمية مناطق جغرافية معينة على حساب مناطق أخرى من العالم.ولهذا يطرح البعض رؤية(إن العولمة ليست فقط نتاج تطورات تقانية معلوماتية واتصالاتية،وهي ليست مرتبطة حصراً بعمليات رسملة العالم على مستوى العمق،بل هي نتاج سياسات وخيارات محددة للشركات المتعددة الجنسية.وهو ما يدفعنا إلى القول إن العولمة تولد التشكيلة العولمية التي تتخطى وبشيء من الحياء الرأسمالية أحيانا،إلا أنها تبقى في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي،أي ضمن التشكيلة الرأسمالية،بمعنى أن التشكيلة العولمية الناشئة في ظل نمط الإنتاج الرأسمالي لا تعدو كونها تشكيلة رأسمالية.).(٦٦)

كما تطرح العولمة ظاهرة الخصخصة والتي تعني حالة الانتقال من العام الى الخاص،وتحقيق أهداف تستوجبها الفلسفة الاقتصادية القادمة والعمل على تطبيقها،تلك الفلسفة المتضمنة ان يكون هناك زيادة في الفعاليات الاقتصادية،وتحقيق هدف الخصخصة يستوجب الوصول الى قرارات استثمارية أكثر وافضل،وبذلك يتم تسريع النمو الاقتصادي مع ولادة عدة طرق وخيارات في اطار فلسفة الخصخصة.التي تسعى الى زيادة العائدات للحكومة،مع تخفيض

العجـز في ميزانيتهـا،وتخفيض المديونيـة الحكوميـة،ويرافق ذلـك: تخفـيض في حجـم القطـاع العام،وامكانية زيادة حصة ملكية الجمهور مع إعادة توزيع الثروات.(٦٧)

فـالآثار الاقتصـادية للعولمـة تظهـر أساسـا في نمـو وتعمـق الاعتمـاد المتبـادل بـين الـدول والاقتصـادات القومية،وفي وحـدة الأسـواق الماليـة،وتعمق المبـادلات التجاريـة في إطـار نزعـت عنه القواعـد الحمائيـة التجاريـة بحكـم مـا نـتج مـن آخـر دورة للجات،وإنشـاء منظمـة التجـارة العالمية.وهـذه الآثار تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية،ونشـاط الشركات الدولية الانتشار،والمؤسسات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وغيره.(٦٨)

المطلب الثالث،الأهداف الثقافية

من أقدم تعريفات الثقافة ذلك الذي قدمه إدوارد تايلور في أواخر القرن التاسع عشر في كتابـه الثقافـة البدائيـة ويعرفهـا بـ (كـل مركـب يشـتمل علـى المعرفـة والمعتقـدات والفنـون والأخلاق،والقـانون والعـرف،وغير ذلـك مـن الإمكـانات أو العـادات الـتي يكتسـبها الإنسـان كونـه عضـوا في مجتمـع.) (٦٩)، فالثقافة(ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية، تشكل أمة أو ما في معناها،بهويتها الحضارية،في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء،وبعبارة أخرى،أن الثقافة هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمـة مـن الأمم،عـن نظـرة هـذه الأمـة إلى الكـون والحيـاة والمـوت والإنسـان ومهامـه وقدراتـه وحـدوده،وما ينبغـي أن يعمـل ومـا لا ينبغـي أن يأمل....وليسـت هنـاك ثقافـة عالميـة واحـدة،وليس مـن المحتمـل أن توجـد في يـوم مـن الأيام،وإنمـا وجدت،وتوجـد وستوجـد،ثقافات متعـددة متنوعة تعمـل كـل منهـا بصـورة تلقائية،أو بتـدخل إرادي مـن أهلهـا،على الحفـاظ على كيانها ومقوماتها الخاصة.من هـذه الثقافات مـا يميل إلى الانغلاق والانكماش،ومنهـا مـا يسـعى إلى الانتشـار والتوسـع،ومنهـا مـا ينعـزل حينـا وينتشـر حينـا آخـر.)(٧٠)، والثقافـة هـي طريقـة حيـاة الجماعـة،ونظرتها إلى الأمـور مـن حولها،وتتضـمن مجمـل المعـارف والعقائـد،والأدوات والتكنولوجيا،والتفسيرات الحياتيـة الـتي تعطـي معـنى للواقـع، والآخرين،كمـا أنهـا توجـه طريقـة

العمل والإنتاج والاستهلاك.ويكتسب الفرد الثقافة من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي يخضع لها منذ ولادته،ويشارك فيما بعد في تدعيم هذه الثقافة باتباعها والخضوع لها،وبذلك يسهمُ في استمراريتها عبر الأجيال.

وترتبط الثقافة بالهوية بمستوياتها المختلفة،الفردي والجماعي والوطني،فهي في كل مستوى منها انعكاس للثقافة السائدة وتدعيم لها في الوقت ذاته.وتعرفّ الهوية بأنها مطابقة الشيء لنفسه،وعناصرها هي:الاختلاف عن الغير،والمطابقة للنفس،وما يتميز به المجتمع أو الجماعة،والفرد عن غيرهم في مجالات القيم،والتقاليد،والسمات العامة.وجوهر أي هوية يتمثل في اللغة والدين،والقيم،والمهارات،والتراث وما يشتمل عليه من تقاليد،وتفسيرات،وقيم.(٧١) والثقافة في احد مضامينها هي التجربة التي تلخص الجوانب الإبداعية والاجتماعية والسلوكية،والعقيدية التي تسمح بالتمييز بين مجتمع وآخر،وبين ثقافة وأخرى.فالعولمة تعمل على توحيد أو صهر ثقافات الشعوب المختلفة والمتفاوتة في ثقافة كونية واحدة،إلا أنها لم تحقق الاستجابة والاندماج بل كان هناك العكس في العديد من الحالات وظهر التشبث بالهوية لدى العديد من الشعوب.(٧٢)

يمكن القول أن العولمة الثقافية تجري،وتتوسع في مناخ من التراجع الحاد للثقافة المكتوبة على صعيد الإنتاج والتداول،وهو بذلك يعبر عن طبيعة العولمة الثقافية ومنطق عملها:ثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب،الثقافة التي يؤرخ ميلادها لاحتضار الثقافة المكتوبة.وثقافة ما بعد المكتوب هي تحديداً ثقافة الصورة التي تعد المفتاح السحري للنظام الثقافي الجديد:نظام إنتاج وعي الإنسان بالعالم(٧٣)، وهناك منّ يرى العولمة هي السيطرة الثقافية الغربية على سائر الثقافات،بواسطة استثمار مكتسبات العلوم والتقانة في ميدان الاتصال.وهي لا تؤرخ لنهاية عصر الدولة القومية،بل تعلن عن ميلاد حقبة جديدة من تمددها المستمر،والعولمة الثقافية ما هي إلا مظهر من مظاهر ذلك التمدد خارج الحدود،الذي هو آلية طبيعية في نظام اشتغال الدولة القومية الحديثة،إلا أن هذه السيطرة الثقافية الغربية العامة تنطوي في ثناياها على علاقة أخرى من السيطرة تجعل ثقافات غربية عديدة في موقع

تبعي لثقافة أقوى،تتمدد أحكامها على امتداد سائر العالم (٧٤)، ولهذا برزت ثنائية صراعية غير مسبوقة: من جهة إرادة انتشار اقتصادي وإعلامي- كوني تستهدف بنية مسبقة تحطيم أو إزاحة البنى التقليدية للمجتمعات المتوجهة إليهم،ومن جهة أخرى توثب وتحفز الهويات المحلية إثنية ودينية للدفاع عن كيانها ضد كل محاولات الابتلاع والاحتواء.والهدف إزالة الوجود التقليدي للدولة الوطنية المهددة بكيانات فوق وطنية خارجية وبكيانات قبل وطنية داخلية.(٧٥)

ويحاول الاختراق الثقافي الذي تمارسه العولمة إلغاء الصراع الأيديولوجي والحلول محله.فإذا كان الصراع الأيديولوجي صراعا حول تأويل الحاضر وتفسير الماضي والتشريع للمستقبل،فالاختراق الثقافي يستهدف الأداة التي يتم بها ذلك التأويل والتفسير والتشريع:ويستهدف العقل والنفس ووسيلتهما في التعامل مع العالم:الإدراك. (٧٦) وتحاول العولمة فرض نمط حياة شاملة بما في ذلك الثقافة والعلاقات الاجتماعية وأنماط الاستهلاك والقيم وأسلوب الحياة وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعي والسياسي.

ولعل أخطر آثار العولمة ما يتصل باقتحامها للبنى الثقافية والحضارية لشعوب العالم تحت دعوى التوحد الثقافي،والنتيجة تصدع الهوية الثقافية في بلدان العالم التي تتأثر بالعولمة،وحدوث ما يسمى بالصراع القيمي فضلا عن إضعاف عاطفة الانتماء.فثقافة العولمة تعمل على جعل الثقافات الوطنية تابعة ومسلوبة وتتنافس الشركات الإعلامية العالمية لتقديم سلعتها إلى المستهلك في إغراء لا يقاوم،فضلا عن تكريس منظومة جديدة من المعايير ترفع من قيمة النفعية والنزعة المادية المجردة من أي محتوى إنساني.(٧٧) أن نهاية الأيديولوجيا هي المبدأ الذي تزعم ثقافة العولمة أنها تركز عليه،لتقدم نفسها في مواجهة الثقافات الأخرى على أساس أنها لا تحمل أيديولوجيا وليس لها خصم أيديولوجي،وان الزمان والمكان صارا خاليين من الايديولوجيا.إلا أن هذه الدعوة هي لغرض اختراق الثقافات الأخرى،سمعيا وبصريا واستهلاكيا وسياسيا،عن طريق تكريسها للفردية والأنانية التي ليس لها انتماء اجتماعي أو طبقي أو قومي،وان العولمة تنطوي بل تتبنى وتنشر إيديولوجيا معينة من عناصرها الأساسية

محاربة الذاكرة الوطنية والتاريخ والوعي بالتفاوت الطبقي وبالانتماء الوطني والقومي،ومن ثم الوعي الأيديولوجي،وهذا كله يتناقض مع العولمة.(٧٨)

ويبقى الجانب الثقافي للعولمة هو الأهم فهو يمثل تحدياً ثقافيا لأنها تسعى لتسييد أنموذج ثقافي واحد هو النموذج الغربي وعلى وجه التحديد الأمريكي،وهنا تثار قضية العلاقة بين الكونية والخصوصية وهي تتمثل في أربع رؤى مهمة هي: (٧٩)

الرؤية الأولى،وترى أن التعددية الثقافية ستظل وأن الخصوصية الثقافية سوف تظل أيضا ولن يكون هناك ما يسمى عولمة الثقافة أو ثقافة العولمة لأن الثقافة لا تعولم،وأن الهيمنة الثقافية غير ممكنة والغزو الثقافي لابد أن يقابل بالمقاومة.

الرؤية الثانية،بروز ثقافة العولمة إذ تعتنق العديد من الشرائح من مجتمعات مختلفة نمطا ثقافيا واحدا عالميا إنسانيا،فتتحدث لغة واحدة،وتفكر وتتبنى القيم نفسها،وتستند هذه الرؤية إلى دور تقنيات الاتصال والمعلومات ووجود مصلحة مشتركة تدفع إلى تبني هذه الثقافة.

الرؤية الثالثة،أن تنجح العولمة في خلق حد أدنى من القواسم المشتركة في المجال الثقافي على المستوى العالمي يتجاور مع الخصوصيات الثقافية،وتقوم هذه الرؤية على حقيقة أن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات لابد أن تنجح في بث هذا الحد الأدنى من المشترك الثقافي،وان المجتمعات ذات الخصوصية الثقافية لن تمانع في قبول ذلك ولن تحبذ العزلة ولكنها أيضا لن تفرط في خصوصيتها أو في جانب كبير من ثقافتها التقليدية،وأنها سوف تنتقي من الثقافة العالمية ما يفيدها في عملية التطور ستخضع تراثها الثقافي في الوقت نفسه للمفرزة الانتقائية نفسها،وسوف تنجح في ذلك.

الرؤية الرابعة،أن تنشأ ثقافة مشوهة لا تنتمي إلى الثقافات التقليدية تماما،ولا تنتمي إلى ثقافة عالمية تماما،ولا إلى النموذج الغربي الذي تفرضه العولمة.

والواقع إن الانغلاق موقف سلبي،غير فاعل،ذلك لأن فعله الموجه ضد الاختراق الثقافي– أي محاربته له– لا ينال الاختراق ولا يمسه ولا يفعل فيه أي فعل،بل فعله موجه كله إلى الذات قصد تحصينها،والتحصين إنما يكون مفيداً عندما يكون الطرفان على نسبة معقولة من

تكافؤ القوى والقدرات،أما عندما يتعلق الأمر بظاهرة عالمية عامة كالعولمة،ويفرضها أصحابها فرضاً بتخطيط واستراتيجيا،فان الانغلاق في هذه الحالة ينقلب إلى موت بطيء،قد تتخلله بطولات مدهشة ولكن صاحبه محكوم عليه بالإخفاق.

أن أي مواجهة للاختراق الثقافي وأيديولوجيه العولمة يجب أن ينطلق أولا وقبل كل شيء من العمل داخل الثقافة نفسها،ذلك لأنه سواء تعلق الأمر بالمجال الثقافي أو بغيره،فمن المؤكد أنه لولا الضعف الداخلي لما استطاع الفعل الخارجي أن يمارس تأثيره بالصورة التي تجعل منه خطراً على الكيان والهوية،(٨٠) فحالة الانكفاء الثقافي إلى منظومة المرجعية التقليدية هي في منظور علم اجتماع الثقافة شكل من أشكال الممانعة الثقافية ضد الاستسلام،ومحاولة للبحث عن نقطة توازن في مواجهة عصف التيار الثقافي الجارف،وهي وإن كانت دفاعا سلبياً عن الثقافة والأنا الجمعي،إلا أنها تظل في النهاية مظهراً من مظاهر المقاومة الثقافية المشروعة،وان كانت معركتها مع العولمة خاسرة في آخر المطاف إن لم تتحول إلى مقاومة إيجابية تتسلح بالأدوات عينها التي تحققت بها الثقافة العولمية.(٨١)

فالعولمة تراكم بالتدريج وضعا جديدا،مما يشكل تحدياً ثقافيا أمام الشعوب والثقافات والدول،وهذا الوضع سيساعد على اختراق السيادة الثقافية للدولة القومية،وليس التحدي الحقيقي للدولة القومية هو إقامة سدّ ترابي أمام فيض العولمة الثقافي،بل يكمن في إحياء ثقافي ضروري،يكون قائما على أساس عقلاني،وليس على أساس ردود الأفعال التي لا تحقق الأهداف،وتدفع بالنتيجة المجتمعات إما إلى الانغلاق الثقافي الذي أصبح من الصعب اليوم تحقيقه في ظل العولمة،أو الذوبان غير المدروس في إطار العولمة،وكلا الموقفين لا يوصل إلى تحقيق الهدف الثقافي.فالمشكلة إذا هي مشكلة التوفيق بين العولمة الثقافية وأهدافها ونظامها وثوابتها من جهة،وثقافة المجتمعات خارج المركز الغربي التي تعمل حثيثاً على تطوير ثقافتها في ظروف غير متكافئة ولا مناسبة.إلا أن ذلك لا يعني أن لكل شعب ثقافته الفردية المنعزلة وخصوصياته المطلقة التي تفرض عليه الانغلاق على نفسه،فالجمود والتحجر يؤديان بلا شك إلى الذبول،ومن ثم الوهن (٨٢).

(هذا يعني أنه في الوقت الذي تتكون فيه بالفعل ثقافة عالمية إدماجية،ومعبرة عن اندماج النخب المعولمة،تتعرض الثقافات الوطنية الكلاسيكية الى التمايز والانحلال الداخلي والتفتت.بيد ان هذا الانحلال لا يعني القضاء على هذه الثقافات أو على ما تمثله من موارد رمزية ومعنوية وأسطورية ومعرفية ومعيارية خاصة،ولكنه يشكل مرحلة اولى على طريق إعادة تركيب هذه الثقافات من أفق العولمة،أو بالأحرى من أفق الرد على تحديات العولمة وثقافتها الخاصة،سواء أكان هذا التحدي تحدي ما تفرضه من قيم ومعايير وانماط تفكير،أو من خلال ما يقتضيه التكيف معها على مستوى الحياة الاجتماعية للطبقات الاقل اندماجا في القطاعات المعولمة من تجديد في القيم وإبداع في وسائل تنظيم الفكر والسلوك وإنتاج المعنى.).(٨٣)

ختاماً،لم تكن النتائج والآثار الثقافية للعولمة أقل وطأة من نتائجها وآثارها الاقتصادية والسياسية،ويفرض التحليل الثقافي للعولمة التعرض إلى ثلاثة حقائق مهمة هي: (٨٤)

أولا،أن العولمة ما كانت ظاهرة اقتصادية وسياسية وتقانية فحسب،وإنما ظاهرة ثقافية أيضا،إذ طالت بنتائجها مجال الثقافة والقيم وكان لها فيه آثار بالغة،وتحول هذا المجال إلى ساحة من ساحات فعلها المباشر،فاشتغلت السياسات العولمية على قيمه وحولتها إلى موضوع مباشر للاستثمار،ومن شدة الاهتمام بالوجه الثقافي للعولمة والانصراف إليه أصبح الكثيرون يختصرون العولمة في ظاهرتين ثقافيتين:الإعلام الفضائي والانترنت.

ثانيا،أن العولمة لم تتوسل بالتقانة الحديثة وبأدوات الاقتصاد والتجارة والمال والسياسة بقصد تحقيق إستراتيجيتها للسيطرة والهيمنة،وإنما توسلت إلى ذلك بأدوات ثقافية أيضا،ومحاولة السيطرة على المجالين الإعلامي والمعلوماتي لتسخيرهما في الهيمنة هي الدلالة على المكانة الحيوية والقيمة الوظيفية للأدوات الثقافية في مشروع العولمة وإستراتيجية قواها.

ثالثا،أن للعولمة ثقافة خاصة يمكن تسميتها بثقافة العولمة:الثقافة التي تبشر بقيم العولمة وتروج لها وتلمع فوائدها ومكاسبها وتموه على مساوئها أو تهون من وطأتها.وليست ثقافة العولمة

هذه سوى أيديولوجيا العولمة،أي منظومة الأفكار والمفاهيم التي تبررها العولمة وتقدمها للرأي العام في صورة البديل الإنساني الأكثر نجاعة للمستقبل.

الخاتمة

أضحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في عالم يزداد تقلصاً،ومع تنامي التداخل ووسائل الاتصال والعولمة في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد وتبادل المعلومات والثقافة،ونظرا إلى دور الولايات المتحدة المركزي في معظم هذه المجالات،بات من الصعوبة بمكان التمييز بين الحد الذي ينتهي عنده النفوذ الأمريكي والحد الذي تبدأ معه العولمة سواء أكانت العولمة مجرد شكل من أشكال الأمركة العالمية،أم كانت فعلا ظاهرة مستقلة في ذاتها ستنحسر السيطرة الأمريكية عنها شيئا فشيئا في المستقبل المنظور

وتشير اغلب الدراسات التي تناولت العولمة إلى اتجاهين،احدهما يشير إلى أن العولمة تقود إلى الاختراق الثقافي وفرض قيم وعادات وأفكار الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة،أي فرض الثقافة الأمريكية.فيما يشير الاتجاه الآخر،إلى أن العولمة تقود إلى التفاعل الثقافي بين الشعوب والمجتمعات،وهي لا تقود إلى إلغاء الخصوصية الثقافية بقدر ما تقود إلى التفاعل بين الثقافات،مما يولد ثقافة مشتركة أكثر انفتاحاً بين الشعوب.إلا أن أنموذج التنمية البشرية المستدامة يؤكد على الخصوصية الثقافية مع ضرورة التفاعل الثقافي بين الشعوب أيضا،وذلك للانفتاح على ثقافات وحضارات الغير التي تجعل الإنسان أكثر انفتاحا وأكثر وعيا واطلاعا،وبما يجعله عنصرا فاعلا داخل مجتمعه.

فالعولمة الثقافية تعمل على تنميط الأخلاق والقضاء على الثقافات لصالح تكوين حضارة مادية لتكريس هيمنة وسيطرة الطرف القوي،وهنا تنطوي العولمة على ثنائية متلازمة تتأرجح بين التوحيد والتفكيك.وهي حين تتجاوز الدولة والانتماء القومي تفرض على المجتمعات نمطا جديدا من المفاهيم الثقافية الغريبة عنها بيئيا وتاريخيا،وذلك عن طريق المعلومات عبر التقنيات الإعلامية والثقافية المتطورة والحديثة.وهنا تبرز مرتكزات ثقافة الهيمنة التي يمكن القول أنها اللغة والجامعات على مستوى العالم ووسائل الاتصال .

Globalization;A study in contents and Objectives

Dr. Sattar Gabaar

Abstract

The current wave of globalization has been driven by policies that have opened economies domestically and internationally. During the past two decades, many governments have adopted free-market economic systems, vastly increasing their own productive potential and creating myriad new opportunities for international trade and investment. Governments also have negotiated dramatic reductions in barriers to commerce and have established international agreements to promote trade in goods, services, and investment. Taking advantage of new opportunities in foreign markets, corporations have built foreign factories and established production and marketing arrangements with foreign partners. A defining feature of globalization, therefore, is an international industrial and financial business structure.

Globalization is a process of interaction and integration among the people, companies, and governments of different nations, a process driven by international trade and investment and aided by information technology. This process has effects on the environment, on culture, on political systems, on economic development and prosperity, and on human physical well-being in societies around the world.

المصادر والهوامش:

*– كان أول منّ أطلق مفهوم الكوننة أو العولمة معرفيا عالم السوسيولوجيا الكندي مارشال ماك لوهان،أستاذ الإعلاميات السوسيولوجية في جامعة تورنتو،عندما صاغ في نهاية عقد الستينيات مفهوم القرية الكونية،وتبنى هذه الفكرة من بعده زبيغنيو بريجنسكي الذي أصبح فيما بعد مستشاراً للرئيس الأمريكي جيمي كارتر(١٩٧٧–١٩٨١)،وعمل على أن تقدم أمريكا،أنموذجا كونياً للحداثة يحمل القيم الأمريكية في الحرية وحقوق الإنسان . وللمزيد من التفصيل أنظر: سيار الجميل(تعقيب) على بحث السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).العرب والعولمة.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الثالثة.٢٠٠٠.ص٣٩.

أما مصطلح العولمة لغوياً فهو لفظ مأخوذ من (عالَم)، ويتصل بها فعلّ (عوْلم) على صيغة (فَوْعل) وهي من أبنية الموازين الصرفية العربية.ونلاحظ على دلالة هذه الصيغة أنها تفيد وجود فاعل يفعل.وكما أن الناس اختلفوا فيها ما بين مندد ومسدد، فقد اختلفوا كذلك في تعريفها، ولكن يكاد يتفق الجميع على حد أدنى، وهو اصطباغ عالم الأرض بصبغة واحدة شاملة لجميع من يعيش فيه، وتوحيد أنشطتهم الاقتصادية والاجتماعية والفكرية من غير اعتبار لاختلاف الأديان والثقافات، والجنسيات والأعراق.فمهما تعدّدت السياقات التي ترد فيها (العولمة)، فإن المفهوم الذي يعبّر عنه الجميع، في اللغات الحيّة كافة، هو الاتجاه نحو السيطرة على العالم وجعله في نسق واحد. ومن هنا جاء قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة بإجازة استعمال العولمة بمعنى جعل الشيء عالمياً.وكل هذا لا يخرج عن اعتبار العولمة –في دلالتها اللغوية أولاً– هي جعل الشيء عالمياً، بما يعني ذلك من جعل العالم كلّه وكأنه في منظومة واحدة متكاملة. وهذا هو المعنى الذي حدّده المفكرون باللغات الأوروبية للعولمة **Globalization** في

الإنجليزية والألمانية، وعبروا عن ذلك بالفرنسية بمصطلحMondialisation ، ووضعت كلمة (العولمة) في اللغة العربية مقابلاً حـــــــديثاً للدلالـــــــــــة علـــــــــى هـــــــــذا المفهــــــــوم الجديـــــــــــد.

وتظهر مشكلة العولمة في هذا التعريف، فطالما أن الأعراق متنوعة، والثقافات متعددة، والأديان مختلفة، والأهواء متباينة، فمن يحكم هذه الصبغة الواحدة؟ من يضع ضوابطها ويحدد قوانينها؟ ويمكن القول بأن العولمة، بالموجهات الرئيسة التي تحركها، لا تتضمن أي جديد بل هي شكل من الاستعمار لا تختلف في أهدافها عن أهداف الموجات الاستعمارية السابقة. وللمزيد انظر:الدرر السنية.موسوعة المذاهب الفكرية المعاصرة،تعريف العولمة.ص١.

http://dorar.net/enc/mazahib/979

١– ماجدة صالح.الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٣.ص١١٣–١١٤.

٢– يقدم رولاند روبرتسون أنموذجا حاول فيه رصد مراحل تطور العولمة،ويتضمن خمس مراحل هي:

المرحلة الأولى،وهي المرحلة الجنينية واستمرت منذ أوائل القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر،وشهدت سقوط الحواجز التي كانت سائدة في العصور الوسطى،وبداية نمو التجمعات القومية،وهو الأمر الذي اكتمل مع المرحلة الثانية،وقد امتدت منذ منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠،وفيها تبلورت مفاهيم العلاقات الدولية المعاصرة،وتبلورت الدولة القومية المتجانسة الموحدة.

المرحلة الثالثة،مرحلة الانطلاق(١٨٧٠– ١٩٢٠) وشهدت إدماج عدد من التجمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي،فضلا عن التطور الهائل في الأشكال الكونية للاتصالات وظهور المؤسسية التنظيمية العالمية(عصبة الأمم).

المرحلة الرابعة،الصراع من أجل الهيمنة(١٩٢٠– ١٩٦٥)،وشهدت الخلافات والحروب الفكرية حول مختلف أشكال الحياة،كما شهدت ظهور الأمم المتحدة.

المرحلة الخامسة،مرحلة عدم اليقين،وشهدت إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي،وتصاعد الوعي الكوني،وحدوث تطور هائل في وسائل الاتصال والمؤسسات الكونية.نقلاً عن:محمد السيد سليم.الأصول التاريخية للعولمة في آسيا.في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مصدر سابق.ص٣– ٤.

٣– محمد عبد الشفيع عيسى.الأبعاد الاقتصادية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين (محررين). آسيا والعولمة.مصدر سابق.ص.٤٧

٤– عصام خفاجي.ملاحظات حول العولمة والدولة القومية.في عبد الباسط عبد المعطي(محرراً) العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي.دار الكتاب الجديد المتحدة.بيروت.الطبعة الثانية.٢٠٠٥.ص.٤١٣

٥– السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص.٢٣

٦– بول كير كبرايد.العولمة:الضغوط الخارجية.تعريب رياض الابرش.مكتبة العبيكان.الطبعة الأولى.٢٠٠٣.ص.٢٩

٧– نقلا عن: عمر جمعة عمران.العولمة والتحول الديمقراطي في الوطن العربي.دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.بغداد.الطبعة الأولى.٢٠١٢.ص.٢٧

٨– نقلا عن:محمد صالح المسفر.العرب والغرب والعولمة.مكتبة دار الفتح.الدوحة.١٩٩٨.ص.٢٥

٩– بول كير كبرايد.مصدر سابق.ص.٣٣٨

١٠– أحمد صدقي الدجاني.العولمة،رؤية تحليلية لواقع الظاهرة ومستقبلها.في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة.مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.أبو ظبي.الطبعة الأولى.٢٠٠٢.ص١٩–٢٠.

١١- عبد الإله بلقزيز.العولمة والهوية الثقافية:عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة. في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص.٤١٢

١٢- مُحَمَّد نصر مهنا.العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة.المكتب الجامعي الحديث.الإسكندرية.٢٠٠٦.ص.٣٣٠

١٣- نيفين حليم صبري.الأبعاد السياسية والأمنية للعولمة في كوريا. في مدحت أيوب(محررا).كوريا والعولمة.مركز الدراسات الآسيوية.كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.جامعة القاهرة.٢٠٠٢.ص.١٢٣

١٤- سيار الجميل(تعقيب) على بحث السيد يسين.مصدر سابق.ص.٤٢

١٥- المصدر نفسه.ص.٣٨

١٦- جلال أمين.العولمة والدولة. في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق. ص.١٦٥

١٧- عبد الإله بلقزيز (المناقشات) على بحث السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص٦٩-٧٠.

١٨- السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص٢٧-٢٨.

١٩- العولمة: مفهوم العولمة.. تعريف العولمة ... ما هي العولمة؟ بتاريخ الأربعاء، ٢٠١٠/٠١/٠٩ - ٠٠:٥٦ https://www.aswat.com/ar

٢٠- حسين علي إبراهيم.العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث- دراسة نقدية.رسالة ماجستير(غير منشورة).كلية العلوم السياسية.جامعة بغداد.بغداد.١٩٩٩.ص.١٢

٢١- عبد الأمير السعد.العولمة...مقاربة في التفكير الاقتصادي. في مجموعة باحثين.العولمة والنظام الدولي الجديد.سلسلة كتب المستقبل العربي(٣٨).مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى.٢٠٠٤.ص.٨٨

٢٢- نيفين حليم صبري.مصدر سابق.ص١٢٢-١٢٣.

٢٣- بدرية البشر.وقع العولمة في مجتمعات الخليج العربي دبي والرياض أنموذجان.سلسلة أطروحات الدكتوراه ٧٠.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الأولى.٢٠٠٨.ص.٤٤

٢٤- احمد صقر. مفهوم العولمة وصراع الحضارات .الحوار المتمدن-العدد: ٣٢٧٥ - ٢٠١١ / ٢ / ١٢ - ١٠:١٨ (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp%3Faid%3D245775

٢٥- سعيد ألصديقي.هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟ . في مجموعة باحثين.العولمة والنظام الدولي الجديد.مصدر سابق.ص١١٤-١١٥.

٢٦- لابد من التمييز بين مفهوم السيادة والاستقلال،فهناك منّ يرى إنهما مفهومان متطابقان،إلا أن هناك توجهاً يرى ضرورة التمييز بين المفهوم القانوني لنظام الدولة الذي يعبر عنه مفهوم السيادة،وواقع علاقات القوة السياسية الذي يجب أن يعكس الاستقلال الحقيقي للدولة.ذلك أن الاستقلال مفهوم يترجم القدرة النسبية لدولة ما لإدارة شؤونها الخاصة رغم الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والإستراتيجية التي تفرضها البيئة الدولية،وهذا الاستقلال يعكس قدرة الحكومات على العمل بشكل مستقل في تحديد أهداف سياستها الداخلية والدولية وتنفيذها.وقد أخضعت ظاهرة العولمة مفهوم السيادة وغيره من المفاهيم الرئيسة في علم السياسة للمراجعة وإعادة التعريف،فالرهانات الدولية الجديدة والمشكلات غير المسبوقة والحدود الاقتصادية والكمركية التي رسمتها تحولات العولمة لا تتوافق مع الحدود السياسية التي يقوم عليها المفهوم التقليدي للسيادة.وللمزيد أنظر: سعيد الصديقي.مصدر سابق.ص١١٦-١١٩.

٢٧- عبد الإله بلقزيز (المناقشات) على بحث السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص.٧٠

٢٨- مُحَمَّد عابد الجابري.العولمة والهوية الثقافية:عشر أطروحات.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص.٣٠٠

٢٩- حسين معلوم.التسوية في زمن العولمة.في عبد الباسط عبد المعطي(محررا).مصدر سابق. ص١٢٤-.١٢٥

٣٠- بول سالم.الولايات المتحدة والعولمة:معالم الهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين. في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص٢٠٩.أيضا:منير الحمش.العولمة...ليست الخيار الوحيد.الأهلي للطباعة والنشر والتوزيع.دمشق.الطبعة الثانية.٢٠٠١.ص٤٨-.٤٩

٣١- حسين معلوم.مصدر سابق.ص.١٢٥

٣٢-عمر جمعة عمران.مصدر سابق.ص٣٠-.٣١

٣٣- جلال أمين.العولمة والدولة. في أسامة أمين الخولي(محررا)..مصدر سابق.ص١٥٤-.١٥٧

٣٤- السيد صدقي عابدين.كوريا الشمالية والعولمة.في مدحت أيوب(محررا).كوريا والعولمة.مصدر سابق.ص.٢١٣

٣٥- طلال عتريسي.الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة. في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة.مصدر سابق.ص.٤٢

٣٦- تعد قارة آسيا من أعرق وأوسع القارات في العالم،مع ما تتميز به من ثقل ديمغرافي/بشري كبير،وإمكانات اقتصادية هائلة من الموارد،وبتكويناتها التاريخية والجغرافية العريقة والمتنوعة وبتعدد حضارات شعوبها وتجاربهم العقائدية والسياسية فضلا عن تنوع في الأعراق والأجناس والأصول واللغات.وعلية ستبقى هذه القارة موضع تنافس دولي لاستنزاف إمكاناتها،وإثارة الأزمات العاصفة فيها،وفرض حالات عدم الاستقرار،والهيمنة بوسائل شتى.ولعل القوميات الآسيوية قاطبة كانت الأقل تأثراً بتلك الوسائل والأدوات الأوربية كالتبشير واللغة والثقافات من القوميات الأخرى في أفريقيا وأمريكا.وللمزيد أنظر:سيار الجميل.العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الأوسط،مفاهيم عصر قادم.مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق.بيروت.الطبعة الأولى.١٩٩٧.ص.٤٠

٣٧- محمَّد السيد سليم.الرؤى الآسيوية للعولمة.في محمَّد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مصدر سابق.ص.٤٠

٣٨- هدى ميتكيس.الأبعاد السياسية للعولمة في آسيا. في محمَّد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مصدر سابق. ص.٧٤

٣٩- محمَّد السيد سليم.الأصول التاريخية للعولمة في آسيا.في محمَّد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مصدر سابق.ص.٥

٤٠- وتبرز هنا مدرسة أنصار العولمة وهي واضحة الفكر والمعالم ويمثلها كل من أومي وييب.وهم لا يتساءلون حول وجودها أو ما سيكون لها من أثر على الشركات في عقود زمنية مقبلة لأنها تمثل بالنسبة لهم التقاء الأذواق وتوحد متزايد يسمح باستخدام المنتجات المعيارية والعمليات الصناعية على المستوى العام،واندماج عمليات الشراء والتصنيع بشكل يسمح لهم بالتسوق والتسويق العالميين،وسيطرة أشخاص معينين على صناعات عالمية معينة،ووجود شركات كبرى تسيطر عليها ثقافة عالمية وبنى فكرية واحدة. كذلك يرى الكاتبان أوهمه ورايش أن الدول القومية تحولت إلى سلطات محلية للنظام الكوني،ولم يعد بمقدورها أن تؤثر،بصورة مستقلة على مستوى النشاط الاقتصادي أو العمالة داخل حدود أراضيها:فذلك يتحدد بما تمليه خيارات رأس المال العالمي طليق الحركة،وأن وظيفة الدول القومية باتت شبيهة بوظيفة البلديات داخل الدول،وعليها أن تقدم الهياكل الارتكازية والسلع العامة التي تحتاجها الشركات بأدنى تكلفة ممكنة. وللمزيد انظر: بول كير كبرايد.مصدر سابق.ص٣٣.أيضا: بول هيرست وجراهام طومبسون.ما العولمة،الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم.ترجمة فالح عبد الجبار.سلسلة عالم المعرفة.العدد٢٧٣.المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.الكويت.(أيلول) سبتمبر ٢٠٠١.ص٣٨٧.

٤١- وينتقد هؤلاء العولمة ويعارضون نتائجها.إلا أنها شيء لا يمكن مقاومته أو محتوم وهي طبيعية الحدوث ولكنهم يحاربون إستراتيجية الهيمنة الكائنة وراءها،والتي يمارسها عدد محدود وقليل من الشركات متعددة الجنسيات بدون شفافية ولا رؤية ديمقراطية.فالمؤسسات الدولية (المالية) تسعى علنا لتحقيق أهداف أيديولوجية تحت شعار الترويج الحر والحيادي للتنمية الاقتصادية والتجارة.وكان هناك أيضا المنتدى الاجتماعي العالمي في إطار الحركة العالمية المناهضة للعولمة والليبرالية الجديدة.وأول من بادر إلى طرح فكرة المنتدى هو البرازيلي اوديد كراجيو مؤسس ورئيس معهد أثوس البرازيلي،الذي اقترح فكرة المنتدى على مواطنه فرانسيسكو وتيكر عضو اللجنة البرازيلية للعدالة والسلام.وقد عقد المنتدى مؤتمرات عدة منذ عام ٢٠٠١ في مدينة بورتو اليغري عاصمة ولاية ريو كراند دوسول في جنوب البرازيل وهي الولاية التي عرفت في العالم كله بتجاربها الديمقراطية وجهودها في مقاومة الليبرالية الجديدة.وكان المنتدى منذ البدء فضاءً مفتوحا لمناقشة المشاكل التي سببها النظام الليبرالي الرأسمالي والبحث عن بدائل جديدة لبناء عالم آخر.وقد عد المنتدى وشعاره(عالم آخر ممكن) بمثابة نقطة تحول في الحركة الاجتماعية العالمية المناهضة للعولمة.وللمزيد من التفاصيل أنظر:بول كير كبرايد.مصدر سابق. ص٤٨-٤٩ . أيضا:رياض عزيز هادي.المنتدى الاجتماعي العالمي،عالم آخر ممكن(دراسة في حركة مناهضة العولمة).المكتبة القانونية.بغداد.٢٠٠٤.ص٣-٧.

٤٢- محمد السيد سليم.الرؤى الآسيوية للعولمة.في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مصدر سابق.ص٣٣-٣٧ .

٤٣- محمد صالح المسفر.العرب والغرب والعولمة.مكتبة دار الفتح.الدوحة.١٩٩٩.ص٤٦- ٤٧.

٤٤- نيفين حليم صبري. مصدر سابق.ص.١٢٥

٤٥- هدى ميتكيس.مصدر سابق.ص٧٣ .

٤٦- نقلا عن محمد السيد سليم.الرؤى الاسيوية للعولمة.في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين)آسيا والعولمة.مصدر سابق.ص٣٥-٣٦.

٤٧- سعيد الصديقي.هل تستطيع الدولة الوطنية أن تقاوم تحديات العولمة؟ . في مجموعة باحثين.العولمة والنظام الدولي الجديد.مصدر سابق.ص.١٢١

٤٨- يمكن تقسيم تاريخ الهند الاقتصادي المستقل الى ثلاث مراحل:من١٩٤٧ الى ١٩٧٥،ومن ١٩٧٦ الى ١٩٩٩،ومن١٩٩٢ حتى نهاية الألفية.فمعدل النمو السنوي خلال المرحلة الاولى كان أكثر من ٣% بقليل،وهذا معناه ان معدل دخل الفرد نما بمعدل ١% سنوياً.وخلال المرحلة الثانية جربت الهند عدة سياسات.وكانت هناك محاولات لتحرير الاسواق،ولسوء الحظ لم تكن هذه المحاولات ذات دوافع ديمقراطية ولكن بنوع من الدوافع الاستهلاكية الجشعة.وتصاعد النمو السنوي ووصل الى اكثر من ٥%،الا ان هذه المرحلة شهدت اضطرابات سياسية وإحباطات عميقة.المرحلة الاخيرة كانت حقبة تحرير حقيقية،وكان هناك محاولات لخفض الحواجز التجارية وتحرير الاسواق،كجزء من جدول عمل سياسي كبير حسن التصميم.وللمزيد انظر:كاوشيك باسو.الهند..إلى أين؟ آفاق الرخاء.في روميلا ثابار(محررا). الهند...الألفية الثالثة.ترجمة محمد خير ندمان.كتاب العربية ٢٠.الرياض.الطبعة الاولى.٢٠١١.ص٣٨٩. أيضا: محمد السيد سليم.الرؤى الاسيوية للعولمة.مصدر سابق.ص٣٧-٣٩.

٤٩- نقلا عن عبد الرحمن عبد العال.الهند والعولمة. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين)آسيا والعولمة.مصدر سابق.ص٣٥٧.

٥٠- هدى ميتكيس.مصدر سابق.ص.٧٥

٥١- طلال عتريسي (تعقيب) على بحث السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق. ص٤٤-.٤٦

٥٢- هدى ميتكيس.مصدر سابق.ص٧٥- ٧٧.

٥٣- نيفين حليم صبري.مصدر سابق.ص١٢٥- ١٢٨.

٥٤- السيد صدقي عابدين.كوريا الشمالية والعولمة.مصدر سابق.ص٢٢٠-٢٢١.أيضا:حول نفس التوجه انظر: أيضا: بدرية البشر.مصدر سابق.ص.٤٨

٥٥- عبد الرحمن عبد العال.الديمقراطية في الهند: : بين الفاعلية والجمود.مجلة الديمقراطية.العدد٤.مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.القاهرة.خريف٢٠٠١.ص.١٥٣

٥٦- هدى ميتكيس.مصدر سابق.ص.٧٩

٥٧- المصدر نفسه.ص٩٥ .

٥٨- لقد طورت الشركات في كوريا الجنوبية وتايوان وهونغ كونغ وسنغافورة وتايلاند قدرات واسعة للتعاقد الفرعي(من الباطن).ودعمت حكومات هذه البلدان القطاع الخاص باستثمارات في البحث والتطوير والتدريب وبتبني سياسات مالية وسياسات نقل تقانة ملاءمة.وقد أنتجت هذه البلدان الصناعية الجديدة بحلول عام ١٩٩٠ حوالي ثمانية بالمائة من الإنتاج العالمي من الالكترونيات بقيمة بلغت نحو ٦٠ مليار دولار،كما ركزت هذه البلدان لتكون مشاركة في تقانة المعلوماتية والقدرة على تحقيق فائدة من عولمة الاقتصاد العالمي.وللمزيد من التفاصيل أنظر:أنطوان زحلان.العولمة والتطور التقاني. في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص٨٧-٨٨.أيضا:عصام خفاجي.مصدر سابق.ص٤١٣.

٥٩- طلال عتريسي(تعقيب) على بحث السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق. ص.٤٤

٦٠- مجد الدين خمش.العولمة وتأثيرها في المجتمع العربي.دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.عمان.الطبعة الأولى.٢٠١١.ص.٢٠١

٦١- بول كير كبرايد.مصدر سابق. ص٣٣-.٣٤

٦٢- بدرية البشر.مصدر سابق.ص٤٧-.٤٨

٦٣- حسين علي إبراهيم.مصدر سابق.ص.١٨

٦٤- زياد حافظ.مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية.في مجموعة باحثين.العولمة والنظام الدولي الجديد.مصدر سابق. ص.٤٩

٦٥- بدرية البشر.مصدر سابق.ص.٤٧

٦٦- عبد الأمير السعد.مصدر سابق.ص٨٣-٨٤ .

٦٧- سيار الجميل.العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط:مفاهيم عصر قادم.مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق.بيروت.الطبعة الثانية.بلا سنة.ص٢٦٢- ٢٦٣.

٦٨- السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص٣٢ .

٦٩- نقلا عن: بدرية البشر.مصدر سابق.ص٥٠-.٥١

٧٠- مُحَّد عابد الجابري.العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات. في أسامة أمين الخولي(محرراً).مصدر سابق.ص٢٩٧-.٢٩٨

٧١- أن الثقافة ليس لها مؤسسات واضحة ومحددة،وليس لها ذرائع قانونية أو مبررات دولية للتدخل،فالثقافة هي كل معقد ومتداخل تتميز الجماعات الإنسانية بها وتتمايز فيما بينها.وثقافة الدولة القومية هي ثقافة تؤكد التجانس والاندماج،بينما تنزع عولمة الثقافة إلى تقديم نموذج واحد موحد للسلوك والأذواق،يخترق من خلال منتجات الإعلام والإعلان هذا التجانس المفترض.كما تؤدي كثافة التدفقات الثقافية العالمية وسرعتها إلى انتشار أنماط ثقافية تؤثر في كل الثقافات الأخرى.وتتضاءل قدرة الدولة على احتكار المعرفة والمعلومات،والسيطرة على وسائل الإعلام،وعلى ممارسة الضبط الأيديولوجي والثقافي.وقد لعبت

الفضائيات والبريد الالكتروني والهواتف النقالة،دوراً مهما في فقدان الدولة جزءاً مهما من سيادتها الإيديولوجية. أما ثقافة المجتمع فتشير إلى جميع السمات المميزة للأمة من مادية وروحية وفكرية وفنية ووجدانية.وتشمل مجموعة المعارف والقيم والالتزامات الأخلاقية المستقرة فيها وطرائق التفكير والإبداع الجمالي والفني والمعرفي والتقني وسبل السلوك والتصرف والتعبير وطراز الحياة.كما تشمل تطلعات الإنسان للمثل العليا،ومحاولاته إعادة النظر في منجزاته،والبحث الدائم عن مدلولات جديدة لحياته وقيمه ومستقبله وإبداع كل ما يتفوق به على ذاته.وتتميز القيم في هذا الإطار في أنها تعد قالبا لنظام ثقافي معين،وتعبيراً عن خصائص حضارية لشعب معين يملك أفراده افتراضات،واتجاهات سلوكية ومعتقدات تعد محدداً لسلوكهم وتفكيرهم وكل ما يميزهم.وللمزيد أنظر: طلال عتريسي.الأمن القومي وسيادة الدولة في عصر العولمة. في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة.مصدر سابق.ص٦٥.أيضا: ماجدة صالح.الأبعاد الثقافية للعولمة في آسيا. في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين(محررين).آسيا والعولمة.مصدر سابق. ص١١٤.أيضا:مجد الدين خمش.مصدر سابق. ص٢٢٨-.٢٢٩

٧٢- وهناك من يشير الى ان الثقافة حقيقة من طراز معقد،لها ابعاد وآفاق واسعة،ومكونات وعناصر متعددة،ومدلولات واتجاهات متنوعة،مما يصعب معه ان تختزل،وان تندرج ضمن اطار تعريف مبسط ونهائي،ولذلك تتداخل مع مفاهيم ومصطلحات اخرى،كالحضارة،والمدنية،والايديولوجية،والرسالة وغيرها.وهنا يواجه تحديد معنى الثقافة صعوبات،ويتعرض لخطاء منهجية،لابد من الاحتراز والتنبيه لها منذ البدء.وللمزيد من التفاصيل انظر:عبد السلام ابراهيم بغدادي.الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا.سلسلة اطروحات الدكتوراه ٢٣.مركز دراسات الوحدة العربية.بيروت.الطبعة الثانية.٢٠٠٠.ص٥١-٥٢.أيضا:طلال عتريسي(تعقيب) على بحث السيد يسين.في مفهوم العولمة.في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق. ص٤٦-٤٧.

٧٣- عبد الإله بلقزيز.العولمة والهوية الثقافية:عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة. في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص.٣١٤

٧٤- عبد الإله بلقزيز.العولمة والممانعة:دراسات في المسألة الثقافية.منتدى المعارف.بيروت.الطبعة الأولى.٢٠١١.ص٤٩-.٥٠

٧٥- مصطفى بن تمسك.العولمة وتنامي خطاب الهوية. في مجموعة باحثين.العولمة والنظام الدولي الجديد.مصدر سابق.ص.١٣٣

٧٦- محمد عابد الجابري.العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات. في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص٣٠١.

٧٧- عبد الهادي الجوهري.العولمة والانتماء الوطني(حالة مصر). في العولمة وأثرها في المجتمع والدولة.مصدر سابق.ص١٤٣-١٤٤.

٧٨- بدرية البشر.مصدر سابق.ص.٥٢

٧٩- السيد صدقي عابدين.كوريا الشمالية والعولمة.مصدر سابق.ص٢٢٤-.٢٢٥

٨٠- ماجدة صالح.مصدر سابق. ص١١٤-.١١٥

٨١- محمد عابد الجابري.العولمة والهوية الثقافية عشر أطروحات. مصدر سابق.ص٣٠٥-٣٠٦.

٨٢- عبد الإله بلقزيز.العولمة والهوية الثقافية:عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة. في أسامة أمين الخولي(محررا).مصدر سابق.ص.٣١٩

٨٣- برهان غليون وسمير أمين.ثقافة العولمة وعولمة الثقافة.دار الفكر.دمشق.الطبعة الثانية.٢٠٠٢.ص٥٤- ٥٥.

٨٤- وللمزيد من التفاصيل أنظر: حسين علي إبراهيم.مصدر سابق.ص٢٥-٢٦.عبد الإله بلقزيز.العولمة والممانعة:دراسات في المسألة الثقافية.مصدر سابق.ص٢٢-٢٤.

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ